صواب المقال في مسائل الاشتغال

لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ)

دراسة وتحقيق

د/حسان بن عبد اللّه الغنيمان

أستاذ اللغويات المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

في كلية الآداب بجامعة الملك سعود

١٤٤٠هـ-٢٠١٩م

ض

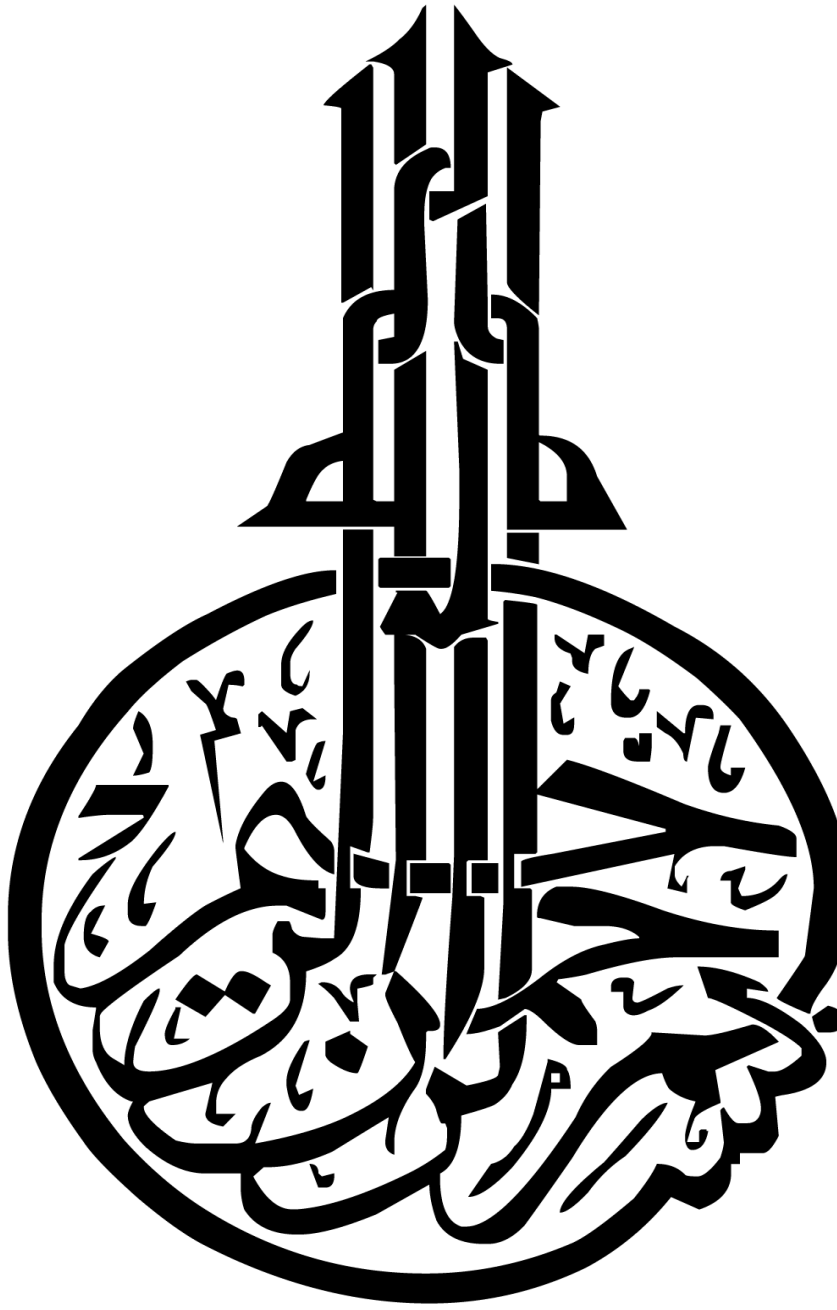

العنوان: صواب المقال في مسائل الاشتغال لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ)

اسم الباحث: حســـان بـن عبد الله الغنيمـــان

الإيميل الجامعي: halghonaiman@ksu.edu.sa

الكلمات المفتاحية: ابن هشام – صوب المقال –مسائل الاشتغال

التوصيف الأكاديمي: أستاذ مشارك

الملخص

يتناول هذا البحثُ دراسةَ وتحقيقَ مسألةِ الاشتغال التي أوردها ابنُ عصفورٍ (٦٦٩ هـ) في آخر باب الاشتغال من كتابه المقرِّب، وشَرَحَهَا ابنُ هشامٍ الأنصاري (٧٦١ هـ) في هذه الرسالة.

وتضمَّنَ قسمُ الدراسة فيها دراسةً موجزةً لمؤلفَيْهَا: ابنِ عصفور، وابنِ هشام، ودراسةً مفصَّلة للرسالة.

تَشْرَحُ هذه الرسالةُ الصُّوَرَ التي يأتي عليها الشاغلُ وما ينتُجُ عنها من تغيُّرٍ في حكمِ حَمْلِ المشغول عنه علىٰ الشاغل، وما يترتَّب عليه من حكمٍ إعرابيٍّ للمشغول عنه، مُبتدِئَةً بما كان فيه الشاغلُ شيئًا واحدًا، ثم ما كان فيه الشاغل شيئين، علىٰ تنوُّعهما بين سَبَبَيْنِ أو ضميرَيْنِ أو ضميرٍ وسَبَبِيٍّ، وعلىٰ تنوُّع الضمير ما بين متصل ومنفصل، وما بين مرفوع ومنصوب. وانتظمت هذه الصور في عشر مسائل، تضمُّها – بحسب حكم الحمل علىٰ الشاغل –مجموعتان متساويتان: خمسةٌ لك الخيار في الحمل علىٰ أي الشاغلَيْنِ المذكورَيْنِ علىٰ اختلافهما، وخمسةٌ يجب فيها الحمل علىٰ أحد الشاغلَيْنِ المذكورَيْنِ.

الأزهر الشريف
مكتب الإمام الأكبر شيخ الأزهر
مركز الأزهر للترجمة
Al-Azhar Center for Translation ACT

The Right Ruling on Cases of *ʾIshtighāl*[1] as explained by Jamaluddin ʿAbdullah Ibn Yossuf Ibn Hishām Al-ʾAnṣāriy (d.761H):

By Dr. Hassan bin Abdullah Al Ghonaiman,
Associate Professor, College of Arabic, King Saud University
halghonaiman@ksu.edu.sa

Abstract

This research paper studies and verifies the question of *Ishtighāl* mentioned by Ibn ʿUṣfūr (d.699H) at the end of the chapter on *ʾishtighāl* in his book *Al-Muqarrib* and explained by Ibn Hishām Al-ʾAnṣāriy (d.761H) in this chapter. The paper contains a brief study of both authors, Ibn ʿUṣfūr and Ibn Hishām, and a detailed study of that chapter. This study shows the forms of the *shāghil* (the item/s coming after the verb) and how they effect changes in the rules of the *mashghūlun ʿanhu* (the noun before the verb) in relation to the *shāghil.* It also indicates the declension rules for the *mashghūlun ʿanhu* beginning with cases when the *shāghil* is one item, and then when it comes as two items whether these are two pronouns, two nouns, or a pronoun and a noun, and whether the pronouns are separate or attached to another item, be they nominative or accusative. These forms of the *shāghil* fall into ten categories that can be divided into two equal groups: five cases when it is optional to relate the *mashghūlunʿanhu* to any of the two items of the *shāghil* whatever their types are, and five cases when it is obligatory to relate the *mashghūlun ʿanhu* to either of the two items of the *shāghil*.

Key words: Ibn Hisham – right ruling – questions of *ʾishtighāl*

[1] This is a linguistic construction meant for emphasis in which case a verb falls between a noun and its referent pronoun in a marked case of transposition where the object is transposed to the front of the verb and the subject.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان علىٰ سيِّد الأنبياء وأشرف المرسلين ، نبيِّنا وحبيبنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وبعد :

فلقد هيَّأ الله لخدمة لغة كتابه ودينه علماءَ أفذاذًا علىٰ مَرِّ العصور ، فبذلوا جهدهم وأنفسهم في التعليم والتأليف ، فألَّفوا كُتُبًا ذات مناهج متعدِّدة ، ورسائل ذات موضوعات متنوِّعة ، وكان من بين هؤلاء العلماء ابن عصفور (٦٦٩ هـ) الذي ألَّف كتابه النحويَّ المشهور "المقرِّب" ، وابن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) الذي شارك في تآليف متنوعة ، وكان من بينها هذه الرسالة التي أقدِّمها للقُرَّاء .

تَرْتَكِزُ هذه الرسالة علىٰ مسألة من مسائل الاشتغال ، وهو الباب النحوي المشهور الذي تعدَّدت الآراء حوله وكثر الجدل فيه من عصور النحو المتقدِّمة إلىٰ يومنا الحاضر . وهذه المسألة أوردها ابن عصفور في آخر باب الاشتغال من كتابه المقرِّب ، ذكر فيها الصور التي يأتي عليها الشاغل ، فَمَنْ عرف هذه الصور وأَلَمَّ بها أحاط بباب الاشتغال . وقد أتقن ابن عصفور تأليفها وترتيبها وتنظيمها ؛ مما يُنبئ عن عقليَّته الرياضيَّة الفذَّة ، ولذلك ندر مَنْ صاغ هذه المسألة علىٰ منواله ، وقد جاء بعده ابن هشام فأَوْضَحَها وفَصَّلَها وأَبَانَهَا فخرجت بحُلَّة رائعة تشهد ببراعة مؤلِّفها وسَبْقِه في العلم .

وقد قدَّمْتُ لتحقيق هذه الرسالة دراسةً مُفَصَّلَة عنها ، مشفوعة بدراسة موجزة لمؤلفها ابن هشام وصاحب المتن ابن عصفور . وهأنذا أقدِّمها للقارئ الكريم راجيا أن تنال استحسانه ، فما كان فيها من صواب فمن الله ، وما كان فيها من

خَلَلٍ فمن نفسي والشيطان ، وحسبي أني اجتهدْتُ في تحقيقها وبذلْتُ قصارىٰ جهدي في ذلك .

ولم يخلُ تحقيق هذه الرسالة من صعوبات كغيره من الأعمال ، وكان من أبرز الصعوبات التي مرَّت بي هي صعوبة الحصول علىٰ نسخ هذه الرسالة ، والاختلافات الكثيرة بين نُسَخِ هذه الرسالة ؛ مما يستلزم التريُّث وطول البحث للوصول إلىٰ اختيار المؤلف فيها ، إضافة إلىٰ قِلَّة عَرْض هذه المسألة في كتب النحاة علىٰ الصورة التي عرضها ابن عصفور، وبفضلٍ مِنَ الله تغلَّبْتُ علىٰ هذه الصعوبات ، فخَرَجَتِ الرسالة ولله الحمد بصورة جميلة مَرْضِيَّة .

وختاما أشكر كل من أعانني علىٰ تحقيقها وقدَّم لي يد العون والمساعدة ، وأخصُّ بالشكر الدكتور جابر بن عبد الله السريِّع الذي أرشدني إلىٰ هذه الرسالة وزوَّدني ببعض نسخها ، والأستاذ عمَّار تمالت الباحث في مركز الملك فيصل ، الذي زوَّدني ببعض نسخ الرسالة ، وساعدني في الحصول علىٰ أرقام بعض نسخها في مكتبات العالم ، فللجميع مني جزيل الشكر والتقدير ، وأسأل الله العظيم أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم ، والحمد لله ربِّ العالمين أوَّلاً وآخرًا .

كتبه

د. حسان بن عبد الله الغنيمان

تعريف موجز بابن هشام :

هو الشَّيخُ الإمامُ جمالُ الدِّين أبو محمد عبد الله بن جمال الدين يُوسف بن عبد الله بن يُوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام النَّحوي الأنصاريّ الشافعي ثم الحنبلي (١) ، ولد في القاهرة في الخامس من ذي القعدة سنة ٧٠٨ ه تقريبا . وبها نشأ ، وطلب العلم فيها منذ صغره ، فلازم شهاب الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن المُرَحِّل (٧٤٤ هـ) ، ودَرَسَ علىٰ تاج الدين عمر بن علي الفاكِهَانِيّ (٧٣١ هـ) ، ومحمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الكِنَانِيّ (٧٣٣ هـ) ، وشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن نمير بن السراج (٧٤٧ هـ) ، وتاج الدين علي بن عبد الله الأردبيلي التَّبْرِيزِيّ (٧٤٦ه) ، وشيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبْكِيّ (٧٥٥ هـ) .

(١) تنظر ترجمته وأخباره فيما يلي من مصنفات وفيما ذكره محققوها من مراجع : أعيان العصر للصفدي ٣/ ٥ ، والوفيات لابن رافع ٢/ ٢٣٤ ، والدُّرر الكامنة ٢/ ٤١٥ ، والمنهل الصافي والمستوفىٰ بعد الوافي ٧/ ١٣١ ، والمقصد الأرشد ٢/ ٦٦ ، والجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد ١/ ٧٧ ، وبغية الوعاة ٢/ ٦٨ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٩١ ، والسحب الوابلة ٢/ ٦٦٢ ، ومن المراجع الحديثة التي ترجمت لابن هشام : كتاب ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي ، للدكتور علي فودة نيل ، وكتاب ابن هشام وأثره في النحو العربي ، للدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع ، وكتاب ابن هشام الأنصاري : حياته ، ومنهجه النحوي ، للدكتور عصام نور الدين .

أتقن العربية ففاق الأقران ، وكان إمامًا فيها ، وله المعرفة التامة في القراءات والحديث والفقه . دَرَّس وأفاد ، وتخرَّج به جماعة من أهل الديار المصرية ، ومن أهل مكة لَمَّا جاور بها ، وأقرأ كتاب سيبويه عدَّة مرات .

وُصِف بأنه فصيحُ زمانه ، وسيبويه أيامه (١) ، قال عنه ابن حجر (٢) : (وَانْفَرَدَ بالفوائد الغربية ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، وَالتَّحْقِيق الْبَالِغ ، والاطِّلاع المفرِط ، والاقتدار علىٰ التَّصَرُّف في الْكَلَام ، والْمَلَكَة الَّتي كَانَ يتَمَكَّن بها من التَّعْبِير عن مَقْصُوده بما يُرِيد ، مُسْهِبًا ومُوجِزًا ، مَعَ التَّوَاضُع وَالْبِرِّ والشَّفَقَة، ودماثة الخُلُق ورِقَّة القلب . قال لنا ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام ، أنحىٰ من سيبويه) . وَكَانَ مُكْثِرًا من الدِّيَانَة وَالْعِبَادَة .

كَانَ كثير الْمُخَالفَة للعلاَّمة أبي حَيَّان الأندلسي (٧٤٥ هـ) ، شَدِيد الانحراف عَنهُ ، ولعل هذا يعود إلىٰ ما ذكره الشوكاني (١٢٥٠ هـ) (٣) : (مِنْ أَنَّ أَبا حَيَّان كَانَ مُنْفَرِدًا بِهَذَا الْفَنِّ في ذلك الْعَصْر غير مُدَافَعٍ عن السَّبق فيه ، ثمَّ كَانَ الْمُنْفَرِدُ بعده هُوَ صَاحب التَّرْجَمَة – أي : ابن هشام – ، وَكَثِيرًا مَا يُنَافِسُ الرجُلُ مَنْ كَانَ قبله في رتبته الَّتي صار إليها ؛ إظهارًا لفضل نفسه بالاقتدار علىٰ مزاحمته لمن

(١) الجوهر المنضد ١/ ٧٧ .

(٢) الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥ .

(٣) البدر الطالع ١/ ٤٠١ .

كَانَ قبله ، أَو بالتمكن من الْبلُوغ إِلىٰ مَا لم يبلغ إليه ، وإلا فَأَبُو حَيَّان هُوَ من التَّمَكُّن من هَذَا الْفَنّ بمَكَانٍ ، وَلم يكن للمتأخرين مثلَهُ وَمثلَ صَاحب التَّرْجَمَة) .

صَنَّفَ ابنُ هشام في العربية وغيرها مؤلَّفاتٍ نافعة ، منها : مغنىٰ اللبيب عن كتب الأعاريب ، وهو كتاب مفيد لم يُصَنَّف في النحو مثله ، اشتهر في حياته في الشام ومصر ، واشتغل به أهل العصر ، وأوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك ، والتَّعْلِيق علىٰ مشكل ألفية ابن مَالك ، وحاشية علىٰ تسهيل الفوائد ، وشذور الذهب ، وشرحه ، وقطر الندىٰ ، وشرحه ، والإعراب عن قواعد الإعراب ، وشَرْحُ اللَّمْحَة البَدْرِيَّة في علم العربية ، وله رسائل متعدِّدة في موضوعات متفرِّقة، وغيرها كثير(١) . وجميع هذه المصنفات طُبعت محقَّقة ما عدا التعليق علىٰ مشكل ألفية ابن مالك فإنه لم يُطبع ، وحاشيته علىٰ التسهيل لم تُحقَّق، وله شعرٌ ونظمٌ .

كانت أسرتُهُ أسرةً علميَّة ، فله ابنان من العلماء بالعربية وغيرها : عبد الرحمن، ومحمد (٧٩٩ هـ) ، وَكَانَ أَوْحَدَ عصره في تحقيق النَّحْو ، يقال : كان أنحىٰ من أبيه . وله أحفادٌ كذلك ، ذكرهم محقِّق الجوهر المنضد(٢) .

توفِّي جمال الدين بن هشام – رحمه الله – بعد عمر حافل بالعطاء في لَيْلَة الْجُمُعَة خامس ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ .

---

(١) ذكر الدكتور علي فودة نيل كثيرا من مؤلفات ابن هشام في كتابه "ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي" ص ١٣ و ١٨٩ و ٢١٥ و ٢٨٧ و ٣٢٥ و ٣٥٣ .

(٢) الجوهر المنضد ١/ ١٦٠ .

تعريف موجز بابن عُصفُور :

هو العلَّامة أبو الحسن عليُّ بن مؤمن بن محمد بن عليٍّ الحضرميّ الإشبيليّ ، المعروف بابن عُصْفور(١) . وُلِدَ سنة سبعٍ وتسعين وخمسمائة في إِشْبِيلِيَة بالأندلس .

أخَذ العربيّة والأدَب عن أكابر العلماء ، مثل شيخ الأندلس العلَّامة أبي الحسن علي بن جابر الدَّبَّاج الإشبيلي (٦٤٦ هـ) ، ثمّ عن الأستاذ أبي عليٍّ عمرَ بن مُحَمَّد الإشبيلي الشَّلَوْبِين (٦٤٥ هـ) ، ولازمه قرابة عشرة أعوام ، فحصَّل منه ما لم يُحصِّله غيره ، وكان من أنجب مَنْ قرأ عليه ، وأبرعهم وأجلِّهم .

وهو حامل لواء العربية بالأندلس في زمانه ، بحرًا فيها ، رَيّانٌ من الأدب . كان إماما حافظا مُتْقِنًا فصيحا لا يُشَقُّ غُباره ولا يُجارىٰ ، يُقرِئ الكُتُب الكبار في العربية ، وكان أصبر النّاس علىٰ المطالعة ، لا يَمَلُّ من ذلك .

ارتحل إلىٰ عدة مدن في الأندلس والمغرب والجزائر وتونس ، وتصدَّر للتدريس فيها مدَّة ، فأَقْبل عَلَيْهِ الطّلبَة ، وقرأ عليه خَلْقٌ كثير وانتفعوا به ، وكان يُمْلِي من صدره .

---

(١) تنظر ترجمته وأخباره في المصنفات الآتية وفيما ذكره محققوها من مراجع : الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣/ ٣٤٨ ، وعنوان الدِّراية ص ٣١٧ ، وإشارة التعيين ص ٢٣٦ ، وتاريخ الإسلام ١٥/ ١٧٢ ، وفوات الوفيات ٣/ ١٠٩ ، والوافي بالوفيات ٢٢/ ١٦٥ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ١٦٠ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢١٠ ، وشذرات الذهب ٧/ ٥٧٥ ، وتراجم المؤلفين التونسيين ٣/ ٣٩١ .

وكان شيخَ السلطانِ المستنصرِ بالله أبي عبد الله محمد بن زكريا الحفصيِّ صاحب تونس ، ثم جليسه ، حينما كان وليًّا للعهد ثم سلطانا .

له تآليفُ تُعَدُّ من أحسن التصانيف ، كلامُهُ فيها سَهْلٌ مُنْسَبِكٌ مُحَصَّل ، منها : الْمُقَرِّب في النحو ، وهو من أهم آثاره التي حازت شهرة ، وشَرْحُه ولم يُتِمَّه ، والممتع في الصرف ، وضرائر الشعر ، وشَرْحُ كتابِ سِيبوَيْه ، وله ثلاثة شروح علىٰ جمل الزجاجي ، وشَرْحُ أبيات الإيضاح ، ومختصر الغُرَّة لابن الدَّهَّان ، ومختصر المحتسب لابن جني . وله شروح لم يُكْمِلْها ، منها : شَرْحُ الإيضاح للفارسي ، وشَرْحُ الجزولية ، وشَرْحُ الأشعار الستة الجاهلية ، وشَرْحُ الحماسة ، وشَرْحُ ديوان المتنبي ، وغير ذلك .

توفي – رحمه الله – بتونس بعد عمر حافل بالبذل والإفادة في الرَّابع والعشرين من ذي القعدة سنة تسع وستين وستمائة (٦٦٩ هـ) .

دراسة الرسالة

نسبة الرسالة إلى ابن هشام :

كان ابن هشام الأنصاري رحمه الله صاحب تصانيف متعدِّدة ، ورسائل كثيرة؛ مما جعل مصنِّفي كتبِ التراجم لا يذكرون كلَّ رسائله التي ألَّفها كما هي عادتهم، ومنها رسالته في مسائل الاشتغال ، يُؤَيِّد هذا ما قاله صاحب كتاب السحب الوابلة في ترجمته لابن هشام الأنصاري بعد ذكره مؤلفاته(١) : (ومن تصانيفه أيضا : «أوضح المسالك» ... ، ومن الرسائل والضوابط والفوائد شيء كثير حتَّىٰ إن مراسلاته إلىٰ أصحابه لا يُخْلِيها من فوائدَ نحويَّةٍ غريبةٍ ، وله أجوبةٌ في العربيَّة لا تُحصىٰ) .

ورأيت الإمام عمر بن قَدِيد بن عبد الله القَلَمْطاوي القاهري الحنفي (٨٥٦ هـ)(٢) نَسَبَ هذه الرسالة لابن هشام في ترجمته له في حاشيته علىٰ أوضح المسالك(٣)، كذلك وقفت علىٰ نسخة من مغني اللبيب(٤) ونسخة من أوضح المسالك(٥) ذُكرت فيهما ترجمة لابن هشام ، وقد تضمَّنت هاتان الترجمتان نسبة هذه الرسالة لابن هشام الأنصاري(٦) .

---

(١) السحب الوابلة ٢/ ٦٦٦ .

(٢) تنظر ترجمته في الضوء اللامع ٦/ ١١٣ ، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٢ .

(٣) حاشية ابن قَدِيد علىٰ أوضح المسالك ١/ ب .

(٤) مغني اللبيب ل ١ أ . نسخة السليمانية القديمة ٦٩٦ .

(٥) أوضح المسالك ١ أ . نسخة عاطف أفندي ٢٤٤٢ .

(٦) أفدت هذا من البحث الذي يكتبه الآن الدكتور جابر بن عبد الله السريع عن مصنفات ابن هشام الأنصاري .

وقد أثبتت الدراسة صحَّة نسبة هذه الرسالة التي بين أيدينا لابن هشام الأنصاري ؛ للأدلة الآتية :

١.نسبتُها له مع رسالة (الأجوبة عن انتصاب "لغة وفضلا" ونحوها) ، وذلك علىٰ غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (١٣٢٢٩٥ نحو) ، وكذلك نسبتها علىٰ غلاف نسخة الأزهرية الأخرىٰ ذات الرقم (٦٦٥٦٥ نحو) ، وإن كانت النسبة في هذه النسخة مكتوبة بخط حديث .

٢.وجود هذه الرسالة في كل نسخةٍ من نسخها ما عدا نسخة الأزهرية ذات الرقم (٦٦٥٦٥ نحو) في مجلد مجموع تضمَّن عدة رسائل لابن هشام .

٣.اتفاق نسخ هذه الرسالة في مقدمتها علىٰ التصريح باسم مؤلفها ابن هشام الأنصاري ونسبة تأليفها له ، فقد ورد فيها : (قال الشيخ الإمام المحقِّق المدقِّق جمال الفصحاء أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بنُ الشيخ الأجل يوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ – رضي الله تعالىٰ عنه – : هذا فصل عقدتُهُ بحول الله تعالىٰ لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرِّب).

كل هذه الأدلة تُثبت صحة نسبة هذه الرسالة التي بين أيدينا لمؤلفها جمال الدين بن هشام الأنصاري .

تحقيق اسم الرسالة :

لم يُصَرِّح ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة باسمٍ لها ، وإنما قال : (هذا فصل عقدتُهُ بحول الله تعالىٰ لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرب) ، ولم يُوضع لها عنوان علىٰ غلاف نسخة دار الكتب المصرية ولا نسخة الظاهرية ؛ لأنهما كُتبتا ضمن مجموعَيْنِ يتضمَّنان رسائل

لابن هشام ، وكُتبت الرسائل فيهما متتالية ، فإذا انتهت رسالةٌ ابتدأت الرسالة التالية في السطر الذي يليه(١) .

وورد اسمها علىٰ غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (٦٦٥٦٥ نحو) "مسائل الاشتغال في النحو" . ورأيت الإمام عمر بن قَدِيد بن عبد الله القَلَمْطاوي الحنفي (٨٥٦ هـ) حينما تَرْجَمَ لابن هشام في حاشيته علىٰ أوضح المسالك(٢) سمَّاها "الكلام علىٰ مسائل الاشتغال" .

وهذان عنوانانِ عامَّانِ ؛ لأن ابن هشام لم يورد في هذه الرسالة كل ما يتعلق بباب الاشتغال من مسائل ، إضافة إلىٰ أن الخط الذي كُتب به عنوان نسخة الأزهرية خطٌ حديثٌ ، وهذا لم يجعلني أطمئن لهذين العنوانين .

وورد اسمها علىٰ غلاف نسخة مكتبة الكونجرس الأمريكي "تفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في آخر الباب من كتاب المقرِّب" . وهذا عنوان طويل مأخوذ مما ذكره ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة السابق الذِّكْر ؛ مما يدلُّ علىٰ أنه ليس من وضع ابن هشام ، وبخاصة أن هذه النسخة مكتوبة حديثا ؛ ولذا لا أراه مقبولا ، وإن كان هو أَسْلَم العناوين ؛ لدقَّة مدلوله .

وورد اسمها علىٰ غلاف نسخة الأزهرية ذات الرقم (١٣٢٢٩٥ نحو) "صواب المقال في مسائل الاشتغال" .

---

(١) ينظر صور النسختين في نهاية هذه الدراسة .

(٢) حاشية ابن قَدِيد علىٰ أوضح المسالك ١/ ب .

وذُكرت الرسالة في ترجمة ابن هشام في نسخةٍ من مغني اللبيب[1] ومن أوضح المسالك[2] باسم "صواب المقال في مسائل الاشتغال" .

وأرىٰ من وجهة نظري أن هذا العنوان ليس دقيقا ؛ لأنه ليس هناك خطأ في مسائل الاشتغال التي ذكرها ابن عصفور في آخر باب الاشتغال من كتاب المقرِّب وفصَّلها ابن هشام في هذه الرسالة ولا في كلام العلماء عليها حتىٰ يُصَوَّب ، ومما يُعزِّز هذا خطأُ الناسخ في كتابة لقب ابن هشام ، فقد كتبه هكذا : "جلال الدين بن هشام" بدلاً من "جمال الدين بن هشام" ، وهذا يدلُّ علىٰ أنه ليس طالب علم ؛ ولذا فالعنوان الأَوْلَىٰ هو "تفصيل المقال في مسائل الاشتغال" ؛ ليطابق العنوانُ ما ذكره ابن هشام في مقدمة هذه الرسالة .

وعلىٰ الرغم من هذا فأصول التحقيق تفرض اختيار العنوان : "صواب المقال في مسائل الاشتغال" ؛ لوروده علىٰ إحدىٰ نسخ الرسالة ، ولذكره في ترجمتين لمصنِّفِ الرسالة ، ابنِ هشامٍ الأنصاري رحمه الله .

منهج المؤلف في الرسالة :

أوضح المؤلِّفُ ابنُ هشامٍ – رحمه الله – الهدفَ من تأليفه هذه الرسالة في مقدمتها حينما قال : (هذا فصل عقدته بحول الله تعالىٰ لتفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في أواخر الباب من كتاب المقرِّب) . وهذه المسائل جمع فيها ابن عصفور الصور التي يأتي عليها الشاغل وما ينتج عنها من تغيُّرٍ في حكم

---

(١) مغني اللبيب ل ١ أ . نسخة السليمانية القديمة ٦٩٦ .

(٢) أوضح المسالك ١ أ . نسخة عاطف أفندي ٢٤٤٢ .

حَمْلِ المشغول عنه علىٰ الشاغل ، وما يترتب عليه من حكم إعرابيٍّ للمشغول عنه ، مبتدئا بما كان فيه الشاغل شيئا واحدا ، ثم ما كان فيه الشاغل شيئين ، علىٰ تنوُّعهما بين سببين أو ضميرين أو ضميرٍ وسببيٍّ ، وعلىٰ تنوُّع الضمير ما بين متصل ومنفصل ، وما بين مرفوع ومنصوب ، مع جمعه الصور التي يكون فيها حكم المشغول عنه مُتَّفِقًا فيما يُحمل عليه(١) .

وقد كان إيراد ابن عصفور هذه الصور دقيقا بحسب الشاغل الذي يُحمل عليه المشغول عنه وما يترتَّب عليه من تغيُّر في الحكم الإعرابي للمشغول عنه ، الذي كان مقصودَ ابن عصفور من ذكر هذه الصور ؛ إذ جعل مدار الحديث عليه، فقال في بدايتها : (والاسمُ الـمُشْتَغَلُ عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد ...)؛ ولذا سار ابن هشام في عرض مسائل هذه الرسالة علىٰ ترتيب ابن عصفور تماما دون اختلاف ، وقد فصَّل ابن هشام هذه الصور وسردها في عشر مسائل ، وقَسَّمَهَا – حسب رؤيته – مجموعتين متساويتين بحسب حكم الحمل علىٰ الشاغل وما يترتَّب عليه من حكم إعرابي : خمسة لك الخيار في الحمل علىٰ أي الشاغلين المذكورين علىٰ اختلافهما ، وخمسة يجب فيها الحمل علىٰ أحد الشاغلين المذكورين .

ولم يُحالف التوفيقُ ابنَ هشام في هذا التقسيم ؛ لأن ابن عصفور ذكر أن لهذه المسائل ثلاثة أحكام(٢) ، فهي تندرج تحت ثلاث مجموعات لا اثنتين كما

(١) ينظر المقرِّب ١/ ٩١ .

(٢) ينظر المقرِّب ١/ ٩١ ، ومُثُل المقرِّب ص ١٤٩ و ١٥٥ .

صَنَعَ ابن هشام ، فالمسألة الأولىٰ والثانية من المجموعة الأولىٰ ليس فيها إلا شاغل واحد ، فإذا أردنا أن نجعلها من باب الاشتغال وجب الحمل علىٰ الشاغل المذكور ، وليس فيها وجه آخر إلا الرفع علىٰ الابتداء ، وهو الراجح فيما إذا كان الشاغل منصوبا كما في نحو : زيدٌ ضربتُهُ ، وزيدٌ ضربتُ أخاه ، والرفع يُخْرِجُ المسألتين من باب الاشتغال ؛ ولذا فالحمل علىٰ الاشتغال فيهما أمرٌ وجوبيٌّ لا جوازيٌّ حسب ما ذكر ابن هشام ، فكان عليه أن يُقَسِّمَهَا ثلاث مجموعات وفقا للأحكام التي أوردها ابن عصفور .

ولعلَّ لابن هشام العذرَ في هذا ؛ لأن طالب العلم يجد في باب الاشتغال صعوبة ؛ لبناء غالب مسائله علىٰ أمثلة افتراضية(١) ؛ وهذا ما جعل ابن هشام في آخر هذه الرسالة يقول : (وهذه المسائل أولىٰ بأن تُلَقَّبَ بالمسائل العَشْر الْمُتْعِبَة للحشر ، لا المسائل التي أوردها أبو نزارٍ البغداديُّ الملقَّبُ بِمَلِكِ النُّحاة) ، فأراد ابن هشام باختصار التقسيم تقريب مسائل الاشتغال وتسهيلها علىٰ طلاب العلم ، وذلك بحصرها في قواعد قليلة ؛ بدليل أنه أشار إلىٰ حكم الحمل علىٰ الابتداء في كثير من المسائل(٢) .

---

(١) ولهذا قال أبو حيان في التذييل ٦/ ٢٩٣ عن باب الاشتغال : (والاشتغال كذلك بابٌ مُلَفَّق) . وبنحوه قال ابن مَضَاء في كتابه الرد علىٰ النحاة ص ١٠٣ . وتنظر أمثلة الاشتغال في فهارس كتاب سيبويه ص ١٦٥ – ١٦٩ .

(٢) تنظر المسألة الأولىٰ والثانية والرابعة والخامسة من مسائل المجموعة الأولىٰ ، والمسألة الأولىٰ والثالثة والرابعة من مسائل المجموعة الثانية .

أيضا قد نجد لابن هشام العذر ؛ لإمكان حمل صنيعه علىٰ التَّوَسُّع ؛ لأنه ما دام أن المسألة فيها وجهان – وإن لم يكن أحدها من باب الاشتغال – فهي تدخل مع ما بعدها من مسائل ذات وجهين تَوَسُّعًا .

ثم سَرَدَ ابنُ هشام المسائلَ مسألةً مسألةً من غير ذكرٍ لنصِّ عبارةِ ابن عصفور المشروحة أو تقيُّدٍ بها . وقد اتَّبَعَ منهجًا واحدا في هذه الرسالة ، وذلك بذكره أوَّلاً ماهيَّة الشاغل : أضميرٌ هو أم سببيٌّ ؟ ثم نوعه بحسب حكمه الإعرابي ، ثم يُورد مثالا للمسألة ، يُتْبِعُهُ بذكرِ ما يُحمل عليه المشغول عنه ، ثم يَذْكُرُ تقديرَ مثالِ المسألةِ بعد الحمل ، وإذا استلزم التقديرُ تعليلا ذكره لتوضيح الحكم ، وهذا وارد في كل المسائل ما عدا المسألتين الأولىٰ والثانية من المجموعة الأولىٰ ؛ وما ذاك إلا لوضوح التقدير فيهما .

وتَنَوَّعَ التعليل الذي يذكره ابن هشام ما بين تعليلٍ للتقدير ، وتعليلٍ للحمل علىٰ أحد الشاغلين (١) ، وتعليلٍ للصورة التي وردت عليها المسألة (٢) .

وقد يستدعي بيانُ الحكمِ مزيدَ إيضاحٍ وتفصيلٍ مما يستلزم معه الإطالة في التعليل ، وهذا ما نجده ظاهرًا في المسألة الرابعة من المجموعة الأولىٰ ؛ حرصا منه علىٰ أن تكون مسائلُ هذه الرسالة واضحةً ومفهومةً ؛ ولذا رأيناه يذكر الإشكال الوارد علىٰ بعض تفاصيل المسألة ، ثم يُجيب عنه كما في المسألة الرابعة من المجموعة الأولىٰ .

---

(١) تنظر المسألة الأولىٰ والثانية والثالثة من مسائل المجموعة الثانية .

(٢) تنظر المسألة الخامسة من مسائل المجموعة الثانية .

وقد اتَّسَم منهج ابن هشام في هذه الرسالة بالاختصار ، فلا نجد لديه خروجا عمَّا تضمَّنه نصُّ ابن عصفور ، ولا نرىٰ لديه ذِكْرًا لآراء العلماء أو مصنفاتهم ولا للخلافات النحوية ، فلم يذكر من المصنفات النحوية سوىٰ شرح المقرِّب لابن عصفور ، حينما أورد تقديرَ ابنِ عصفورٍ فيه لمثالِ المسألةِ الرابعة والخامسة من مسائل المجموعة الأولىٰ لكي يُبَيِّن سَهْوَهُ في تقديرَيْه ويُصَوِّبهما . كذلك ذكر عالما دون تصريح باسمه فقال : (هكذا قَدَّرَ بعضهم) ، ونَسَبَ له تقديرًا لمثال المسألة الخامسة من مسائل المجموعة الأولىٰ ، ثم أتبعه بالاعتراض عليه في ذلك التقدير .

كذلك ذكر عَرَضًا مَلِكَ النُّحاة أبا نزارٍ البغداديَّ وكتابَهُ "المسائل العَشْر الْمُتْعِبَة للحشر" ، حينما رأىٰ أن مسائل الاشتغال هذه هي الأولىٰ بتلْقِيبها بالمسائل العَشْر لا مسائل مَلِكِ النُّحاة .

ورغبةً من ابن هشام في الاختصار لا نجد لديه ترجيحَ وجهٍ علىٰ آخر ، كذلك نراه لا يذكر بعض الأحكام اكتفاءً بالإحالة إلىٰ ورودها في موضع آخر من الرسالة ، فنراه لم يذكر حكم المسألة الأولىٰ من المجموعة الأولىٰ ، وإنما أشار في حكم المسألة الثانية إلىٰ دخول حكم الأولىٰ فيها . وفي المسألة الرابعة من مسائل المجموعة الثانية لم يذكر تفصيلاتها وتقديرًا لمثالها بعد الحمل اكتفاءً بالإحالة علىٰ ورودِ مماثِلِهِ في المسألة التي قبلها . كذلك لم يذكر في المسألة الثانية من مسائل المجموعة الثانية عِلَّةَ منعِ الحمل علىٰ الضمير المنفصل المنصوب حين وجود الضمير المتصل المرفوع إحالةً علىٰ ما ذكره من تعليلٍ في المسألة التي قبلها .

ومن صور الاختصار التي انتهجها ابن هشام في هذه الرسالة إرجاؤه الحديث عن حكم الفعلين "فَقَدَ ، وعَدِمَ" إلىٰ المسألة الأخيرة من مسائل الرسالة ، علىٰ الرغم من أن ابن عصفور ذكر حكمهما في المسألة الأخيرة والمسألتين اللتين قبلها ؛ وما ذاك إلا رغبة من ابن هشام في الاختصار ، لأنه رأىٰ أن هذه الأفعال الثلاثة اتَّحدَتْ في حكمٍ واحدٍ لِعِلَّةٍ جمعت بينها ، ورأىٰ أن العلَّة ظاهرةٌ بصورة أكبر في المسألة الأخيرة ، فأَخَّر الحديث عن حكم هذين الفعلين إلىٰ المسألة الأخيرة .

واعتمد ابن هشام في توضيح مسائل هذه الرسالة علىٰ أمثلةٍ مصنوعةٍ ، فلم يُورد أيَّ مثالٍ مسموعٍ عن العرب ، وقد يكون لابن هشام العُذْرُ في هذا ؛ لأن جميع مسائل الاشتغال ما عدا المسألة الأولىٰ والثانية من هذه الرسالة لم يرد لها شواهد عن العرب ، وإنما هي مبنيَّةٌ علىٰ أمثلة صَنَعَهَا النحاة(١) .

وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق :

لهذه الرسالة – حسب علمي – سِتُّ نُسَخٍ في العالم ، استطعت الحصول عليها كلها ولله الحمد . وإليكم الحديث عنها :

١ – **نسخة مكتبة الأزهرية** ، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم : ٨٣٧٤ نحو ، ١٣٢٢٩٥ عام . وهي مكونة من ثلاث لوحات ونصف ، في كل صفحة ٢٣ سطرا ، وكُتبت بخط النسخ ، وفيها تعقيب ؛ إذ يُكتب في نهاية كل لوحة الكلمة التي تبدأ بها اللوحة التي تليها . وهذه النسخة مراجعة ومصحَّحَة ،

(١) ينظر ظاهرة الاشتغال في العربية ، الفصل الثاني : صورة الظاهرة في عصور الاحتجاج ص ٤٢ وما بعدها ، وتنظر أمثلة الاشتغال في فهارس كتاب سيبويه ص ١٦٥ – ١٦٩ .

فما سقط منها من كلمةٍ أو حرفٍ كُتِبَ في هامش اللوحة وأُتبع برمز (صح) . ولوحاتها مرقَّمة بخط حديث .

وكان كاتبها يرمز لكلمة "حينئذ" بـ"ح" ، ولكلمة "أيضا" بـ"أيض" . وهذه اختصارات معروفة لدىٰ النُّسَّاخ ، سمَّاها الخضري (١٢٨٧هـ) نَحْتًا في الخطِّ(١) .

وعلىٰ لوحة الغلاف كُتِبَ عنوانُها (**صواب المقال في مسائل الاشتغال**) وعنوانُ الرسالة التي تليها : (**الأجوبة عن انتصاب "فضلا ولغة" ونحوهما من الألفاظ**) ، وهذه رسالة لابن هشام الأنصاري طُبعت أكثر من مرة بتحقيقات وأسماء مختلفة .

وكُتب علىٰ يسار العنوان "مما منَّ به الله علىٰ عبده الفقير أحمد الأرزادي ، عُفِيَ عنه" ، وتحت عنوان الرسالة أربعة أختام لم يظهر ما فيها بدقَّة ، ففي العُلْوِيِّ منها عبارةُ "وقف لله تعالىٰ" ، ولم أتبيَّن الباقي ، وفي الذي أسفل منه جملة "مكتبة معهد دمياط ..." ، وفي الخَتْمَيْنِ اللَّذين علىٰ يساره عبارة "مكتبة الأزهر الشريف ..." .

وقد قَدَّمْتُ هذه النسخة علىٰ غيرها ؛ لقلَّة أخطائها ولأنها تكاد تكون النسخة السليمة من بين باقي النسخ ؛ ولذا رقَّمت النص المحقَّق طبقا للوحاتها . ورمزت لها بالحرف "أ" .

---

(١) حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل ١/ ٣ .

٢ – **نسخة مكتبة الأزهرية** ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : ٤٣٩٣ نحو ، ٦٦٥٦٥ عام . وهي منسوخة في خمس لوحات ، في كل صفحة ١٩ سطرا ، وكُتبت بخط النسخ المختلط بخط الرقعة ، وفيها تعقيب . وهذه النسخة مراجعة ومصحَّحة ، فالكلمات الساقطة تُكتب في هامش اللوحة وتُتبع برمز (صح) ، والكلمات الْمُلْبِسُ قراءتها كُتبت في هامش اللوحة وكُتب فوقها "ن" ممدودة . ولوحاتها مرقَّمة بخط حديث . وفي وسط لوحاتها كلها شكل جمالي علىٰ هيئة مُضَلَّع رباعيٍّ مُنتظِم ، في وسطه هلال مفتوح إلىٰ الأعلىٰ ، وداخله منارة ، وتحت القوس كُتب بخط طويل "الأزهر الشريف" .

وفي أعلىٰ لوحة الغلاف كُتب اسم الرسالة "مسائل الاشتغال في النحو" ، وبجانبه الأيسر كُتب "وقف سعادة راغب باشا" ، وأُكمل في السطر الذي أسفله . ثم في جانبها الأيسر كُتب بخط حديث أرقامها . وفي أسفل اللوحة خَتْمٌ ليس واضحا .

وكان كاتبها يرمز لكلمة "حينئذ" بـ"ح" ، ولكلمة "أيضا" بـ"أيض" . ولم يكتب ناسِخُهَا اسمَهُ في نهاية الرسالة .

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف "ب" .

٣ – **نسخة دار الكتب المصرية** ، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع اشتمل علىٰ رسائل لابن هشام رقمه : (١٠٢ نحو) . وهي منسوخة في ثلاث لوحات ، وتتراوح أسطر صفحاتها ما بين ٢٨ إلىٰ ٣٢ سطرا ، وكُتبت بخط رقعة ممزوج بخط النسخ ، وفيها تعقيب . وصفحاتها مرقَّمة بخط حديث يشمل المجموع كله، وليس في مصوَّرتها التي بين يديَّ لوحة الغلاف .

ورمزت لهذه النسخة بالحرف "د" .

٤ – **نسخة دار الكتب الظاهرية في دمشق** ، وهي محفوظة فيها في مجموع تضمَّن رسائل لابن هشام ، ورقمه : (٩٣٠٤ عام) . وفي هذه النسخة سَقْطٌ من أولها بمقدار صفحة وسطرين . والمتبقِّي من هذه الرسالة منسوخ في لوحتين . وأسطر كل صفحة فيها ١٩ سطرا . وكُتبت بخط نسخٍ مع رَسْمِ بعضِ الحروف بخط الرقعة ، وفيها تعقيب . وصفحاتها مرقَّمة بخط حديث يشمل المجموع كله . وفي غلاف هذا المجموع كُتب "شيء في اللغة" ، وكُرِّرت كتابته أربع مرات ، وكُتب تحت الكتابة السفلىٰ منه "هذه حصة في اللغة ، للعلامة ابن هشام رحمه الله" . وفي أسفل الغلاف تملُّكٌ باسم السيد سعد بن نجل عبد الرحمن .

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف "ظ" .

وكل هذه النسخ مكتوبة بعد عصر المؤلف ؛ لترحُّمهم عليه ، تغمَّدَهُ الله بواسع رحمته . وكلها غُفلٌ من اسم ناسخها ؛ إما لعدم ذكره في آخرها كما في نسخة الأزهرية ذات الرقم : رقم : ٤٣٩٣ نحو ، وإما لأنها ضمن مجموع ، واسم الناسخ يُكتب عادة في اللوحة الأخيرة منه ، وليست اللوحة الأخيرة بين يديَّ .

٥ – **نسخة مكتبة الكو ٠برس الأمريكية** ، وهي محفوظة فيها تحت رقم : PJ ٦١٠١ . وهي منسوخة في ثلاث لوحات ، وأسطر كل صفحة فيها ٢٥ سطرا ، وكُتبت بخط رقعة حديث ، وفيها تعقيب . وهذه النسخة مراجعة ومصحَّحة ، فالكلمات الساقطة تُكتب في هامش اللوحة وتُتبع برمز (صح)

وعلىٰ لوحة الغلاف كُتِبَ عنوانُها "تفصيل القول في مسائل الاشتغال المذكورة في آخر الباب من كتاب المقرِّب ، للعلامة جمال الدين بن هشام رحمه الله ، آمين" .

وفي أسفل اللوحة خَتْمُ مكتبة الكونجرس . وهي نسخة حديثة كتبها عبد العزيز عطية حمودة ، وهو من علماء الأزهر الْمُحْدَثِين ، فقد نَسَخَ رسالةَ المقامةِ اللؤلؤية للسيوطي في ١٤ شعبان ١٣٤٧ هـ ، والرسالة موجودة في جامعة الملك سعود تحت رقم : ١١٦١ .

ونُسْخَةُ رسالة ابن هشام هذه منقولة من نسخة مكتبة الأزهرية ، المحفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم : (٤٣٩٣ نحو) ، والمذكورة آنفًا تحت رقم ٢ .

وقد رمزت لها بالحرف "ك" .

٦ – **نسخة مكتبة الخزانة العامة بتطوان في المغرب** ، وهي محفوظة فيها ضمن مجموع تحت رقم : ٣٦٠ ، وهي نسخة حديثة كتبها عبد العزيز عطية حمودة ، كاتبُ نسخةِ مكتبة الكونجرس السابقة ، وهي متطابقة معها في كل شيء حتىٰ في مواضع الكلمات من كل سطر ؛ ولذا لم أعتمد عليها في تحقيق هذه الرسالة .

عملي في التحقيق :

الغاية من التحقيق هي نشر المخطوطة صحيحة كما وضعها مؤلِّفُها ، وقد سَعَيْتُ في تحقيقي للحفاظ علىٰ نصِّ المخطوطة ، فَسِرْتُ في التحقيق حسب الأسس الآتية :

١ – لم أتَّخِذْ إحدىٰ النسخ المخطوطة أصلًا ؛ لتأخرها كلها عن عصر المؤلف ، وإنما أثبتُّ النص الأصوب ، وأشرت إلىٰ اختلاف النسخ الأخرىٰ في الحاشية ، مع تقديمي نسخة مكتبة الأزهرية ذات الرقم : (٨٣٧٤ نحو) ؛ لقلَّة أخطائها ، ولأنها تكاد تكون النسخة الأسلم من بين باقي النسخ ؛ ولذا رقَّمْتُ النصَّ المحقَّق طبقًا للوحاتها ، فوضعت أرقامها بين معقوفين [ ] .

٢ – التزمت في التحقيق بالمحافظة علىٰ صورة النص الأصلي ، فلم أتدخل فيه إلا بالقدر اليسير الذي لا يمسُّ جوهره ، مثل كتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة الآن ، ووَضْع علامات الترقيم .

٣ – وثَّقت المسائل النحوية من مظانِّها في الكتب النحوية ، وخرَّجت آراء العلماء من كتبهم .

٤ – ضبطْتُ كل ما يحتاج إلىٰ ضَبْطٍ في النصِّ .

٥ – ترجَمْتُ للأعلام الذين ذكرهم المؤلف ، معتمدا علىٰ كتب التراجم المتخصِّصَة .

٦ – ذَيَّلْتُ البحث بفهرس المصادر والمراجع .

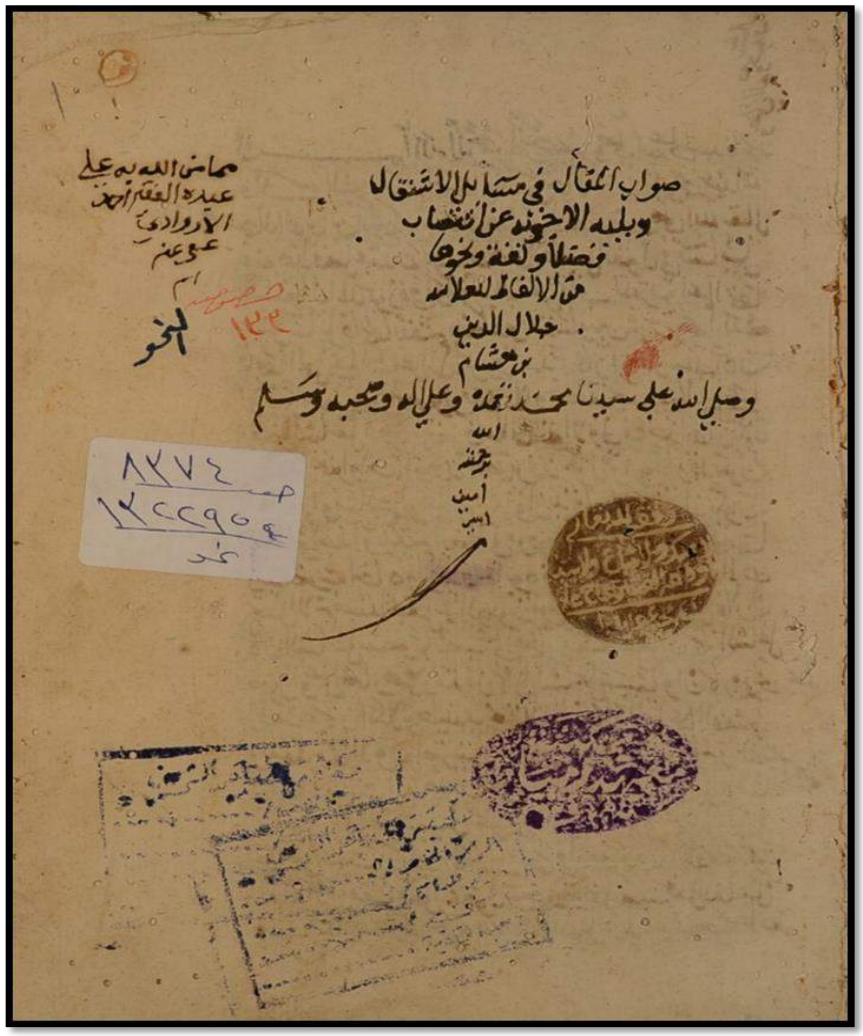

صورة لوحة الغلاف من نسخة مكتبة الأزهرية "أ"

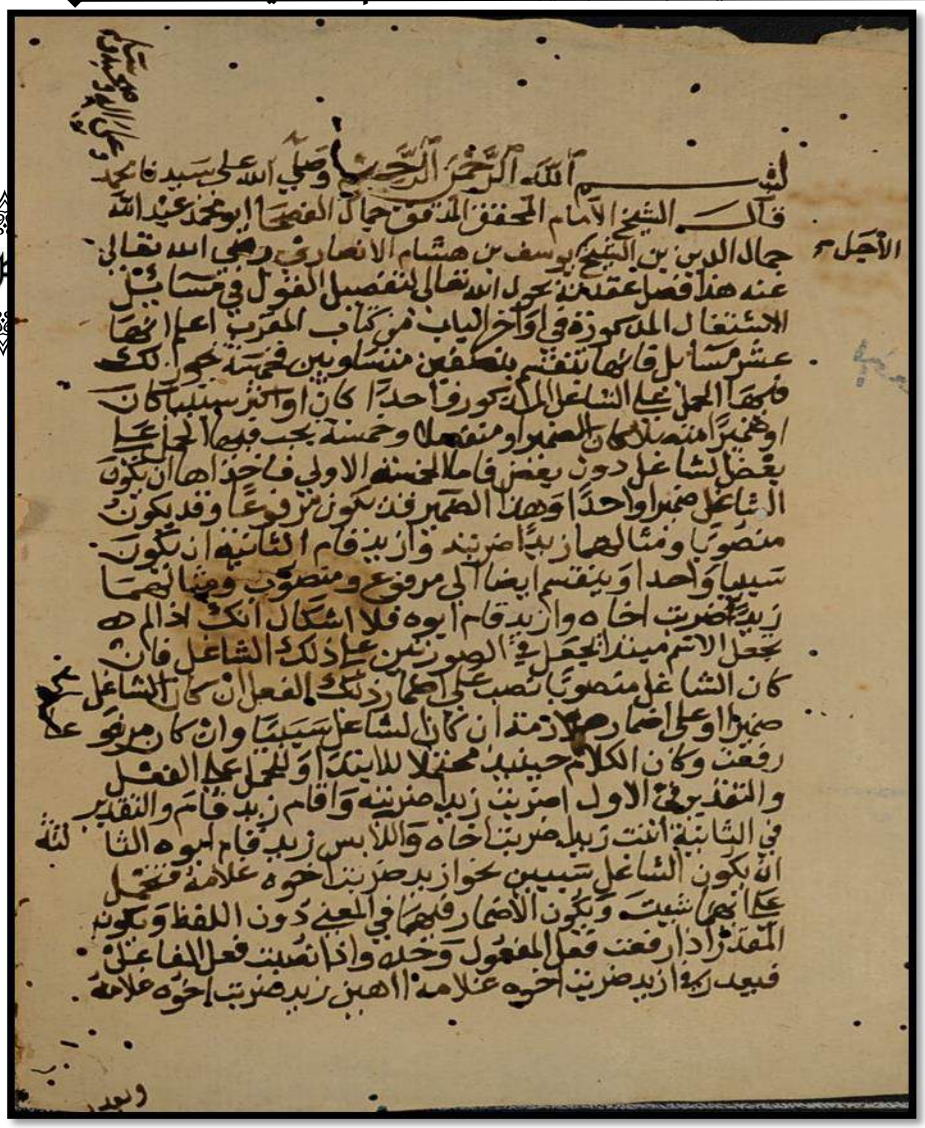

صورة الصفحة الثانية من نسخة مكتبة الأزهرية "أ"

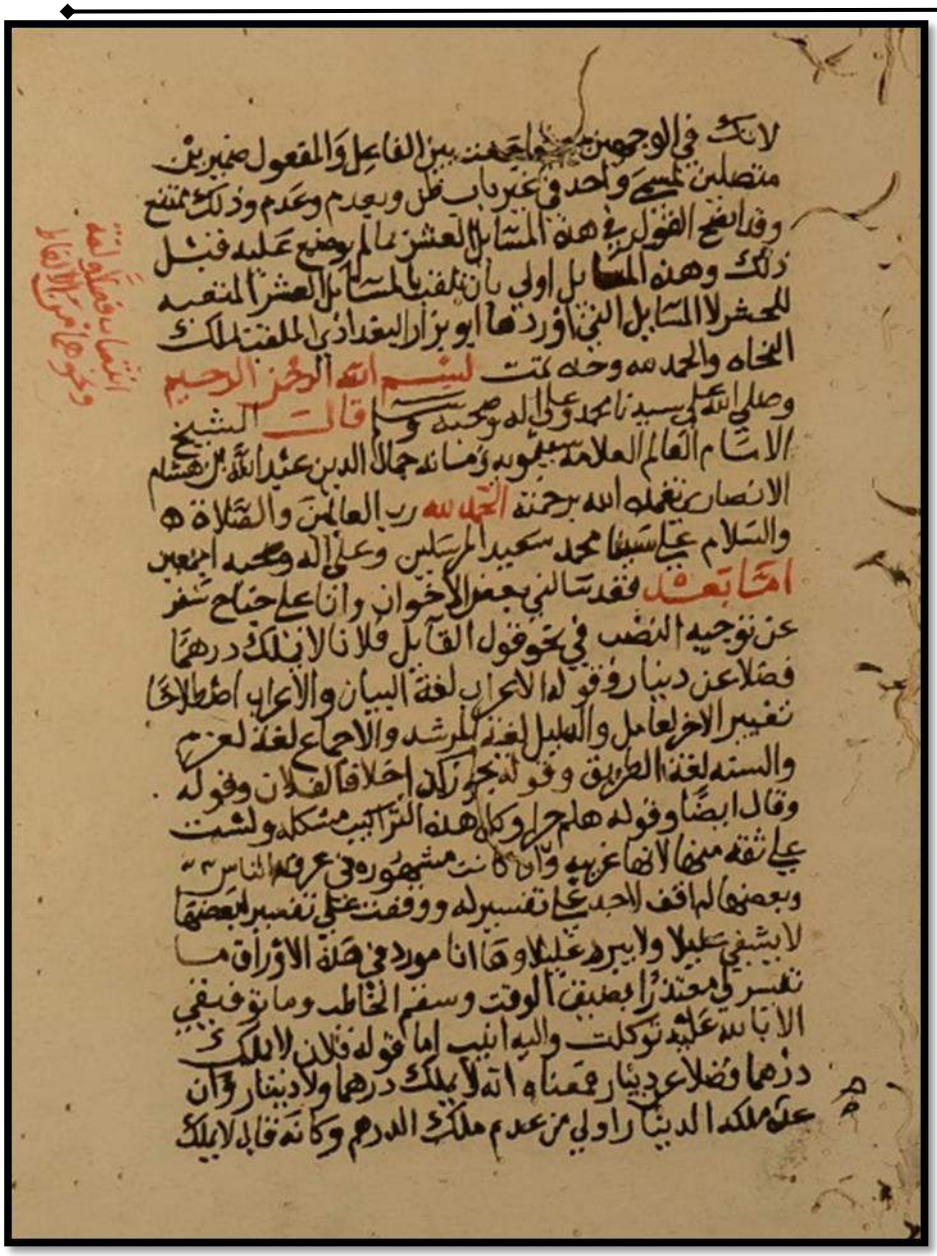

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأزهرية "أ"

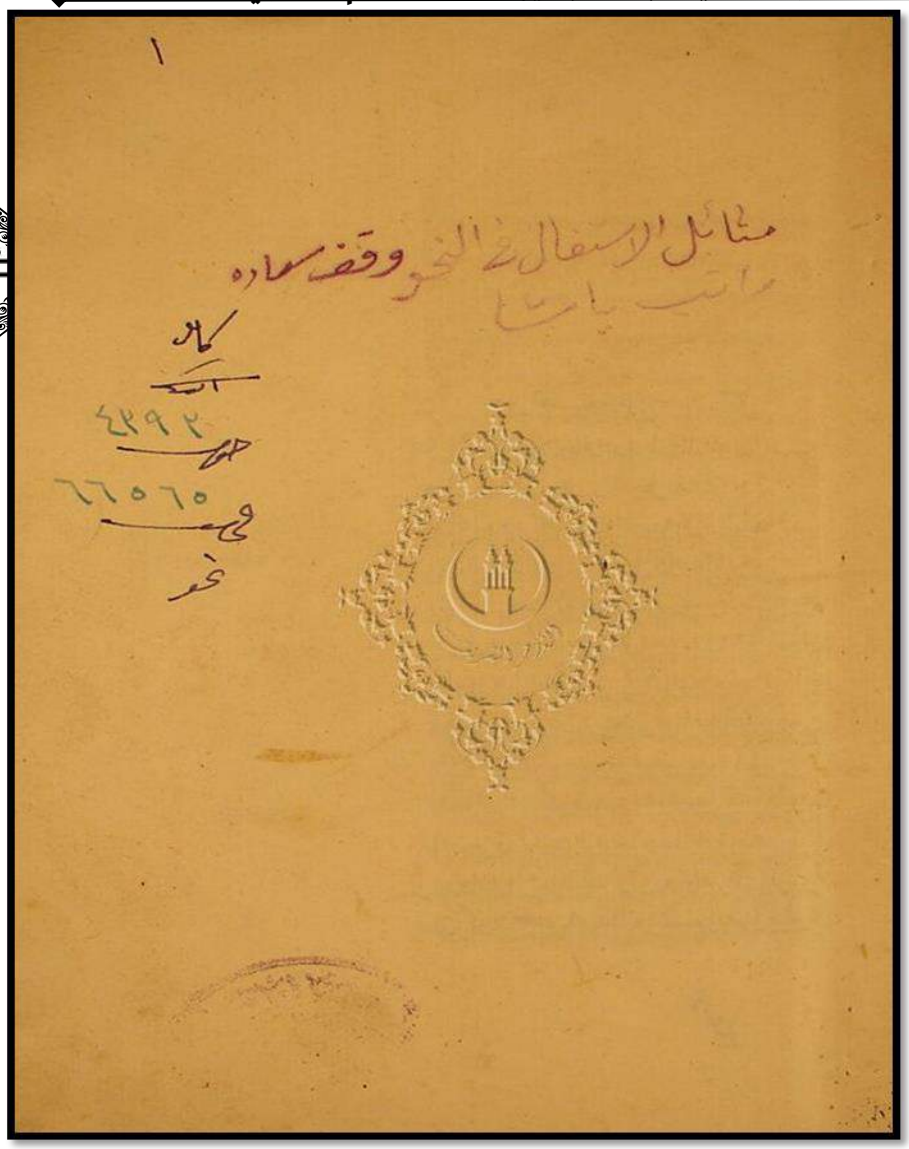

صورة صفحة الغلاف من نسخة مكتبة الأزهرية "ب"

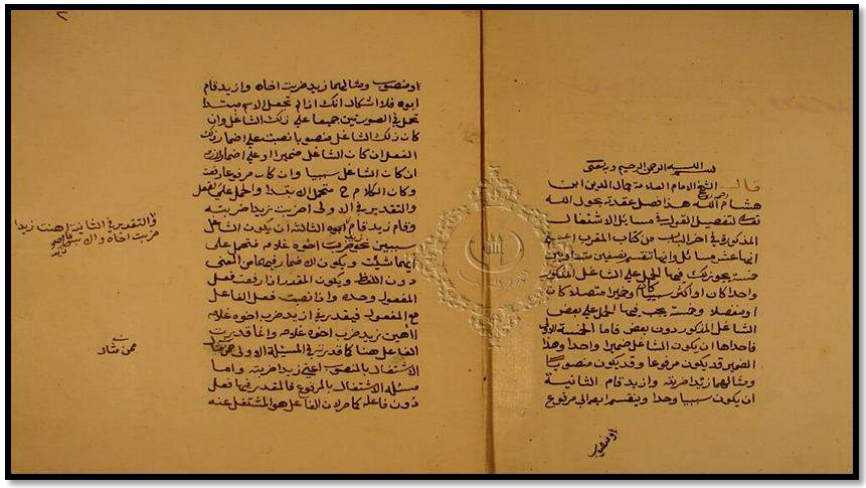

صورة اللوحة الأولىٰ من نسخة مكتبة الأزهرية "ب"

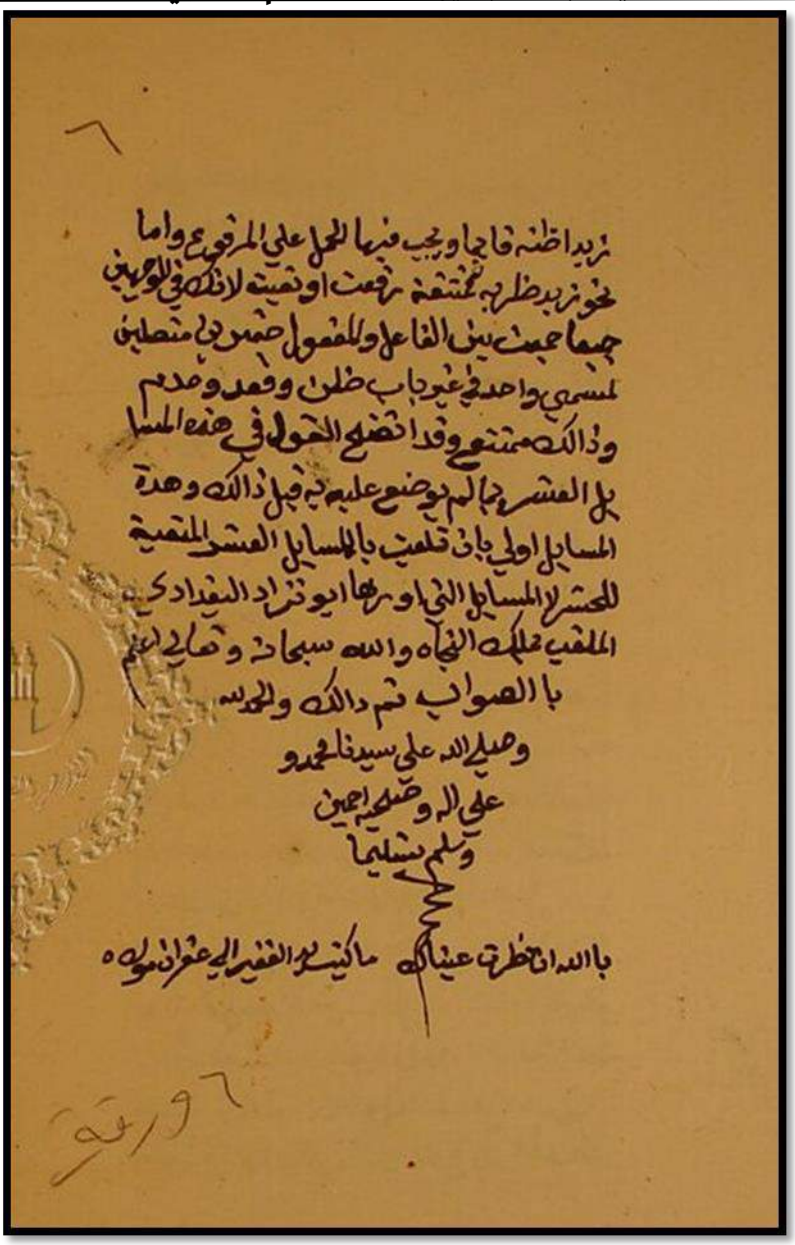

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الأزهرية "ب"

صورة الصفحة الأولىٰ من نسخة مكتبة دار الكتب المصرية "د"

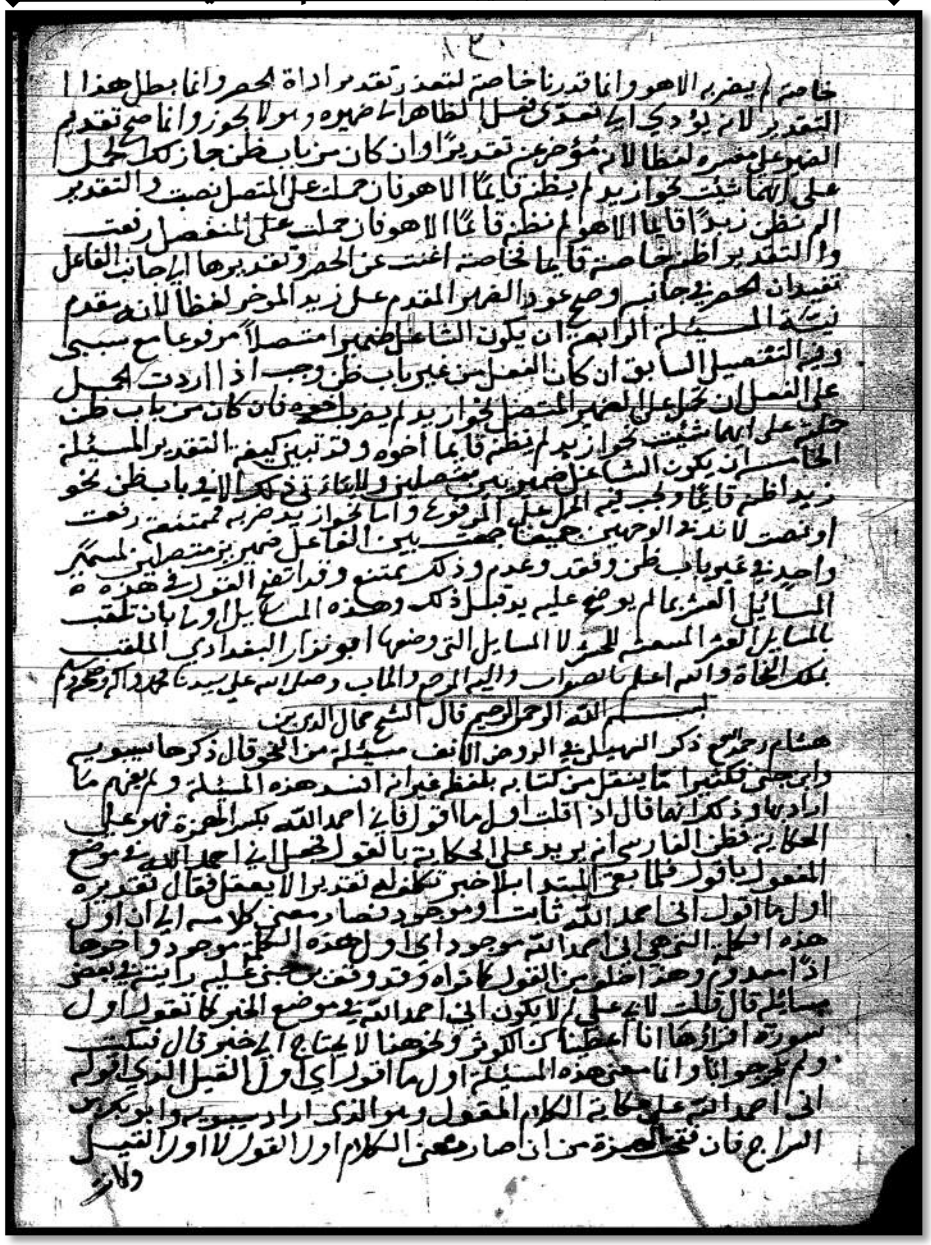

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة دار الكتب المصرية "د"

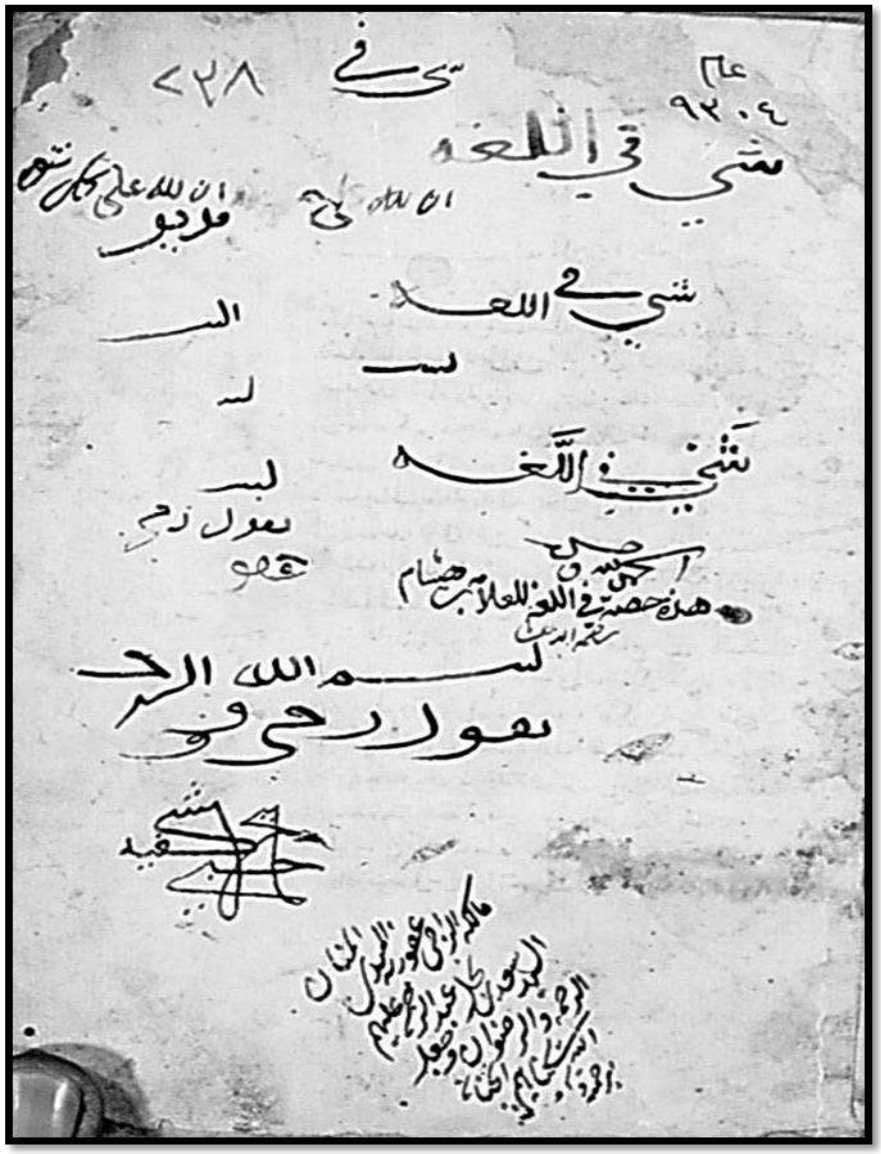

صورة صفحة الغلاف من نسخة دار الكتب الظاهرية "ظ"

صورة الصفحة التي تبدأ بها نسخة دار الكتب الظاهرية "ظ"

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة دار الكتب الظاهرية "ظ"

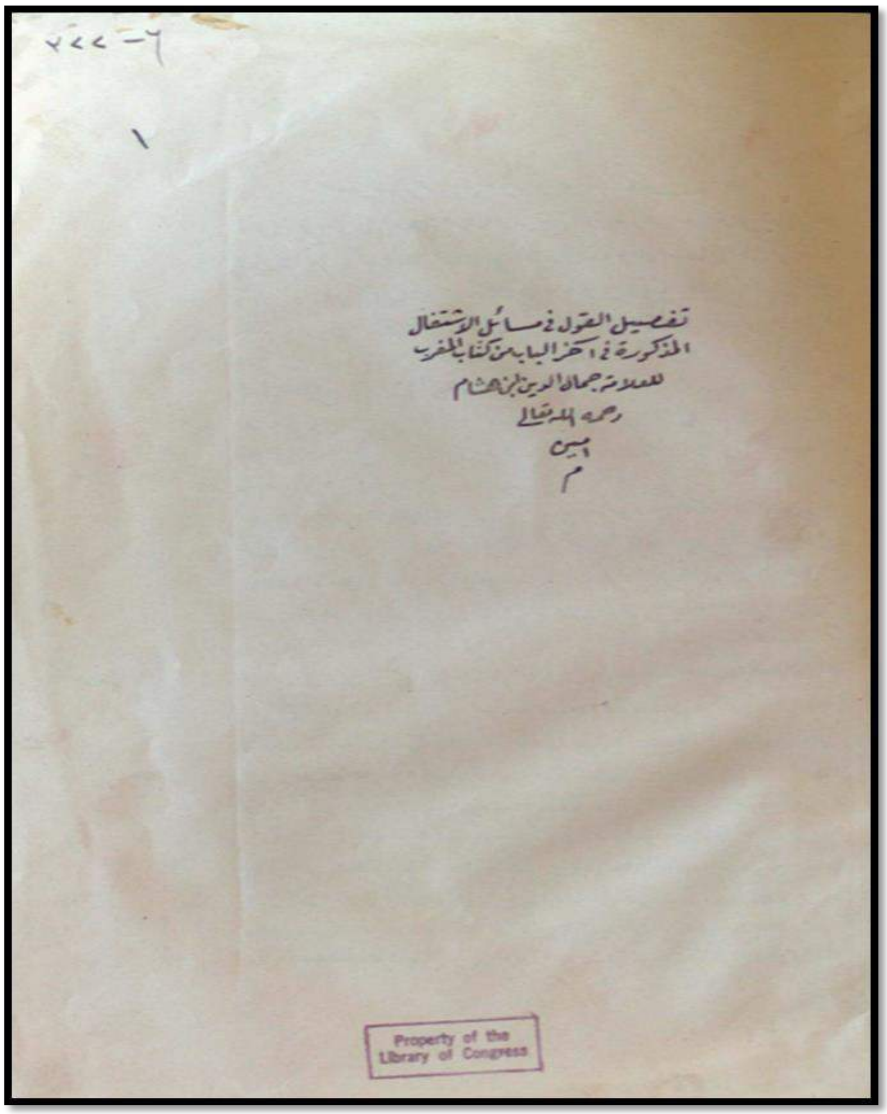

صورة لوحة الغلاف من نسخة مكتبة الكونجرس "ك"

صورة الصفحة الثانية من نسخة مكتبة الكونجرس "ك"

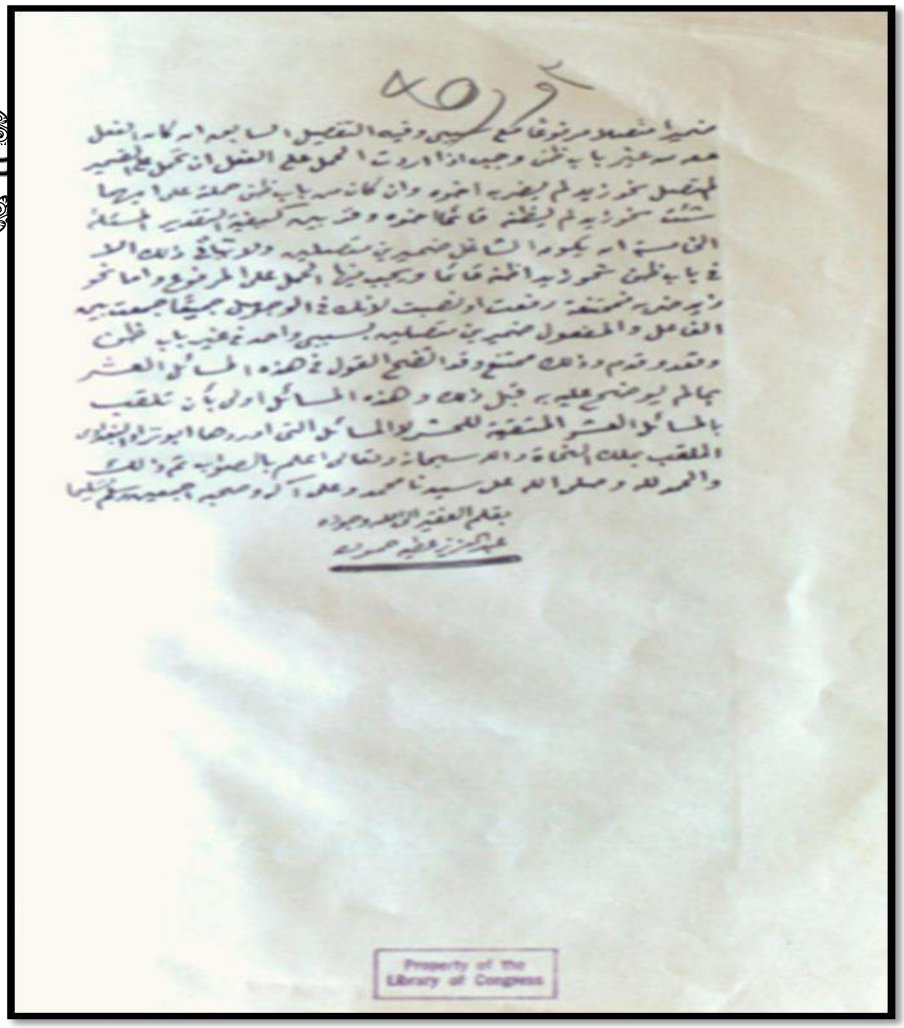

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة الكونجرس "ك"

[١ ب] بسم الله الرحمن الرحيم

وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم .

قال الشيخ(١) الإمام المحقِّق المدقِّق جمال الفصحاء أبو محمد عبدُ الله جمالُ الدين بنُ الشيخ الأجل يوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريِّ – رضي الله تعالىٰ عنه(٢) – : هذا فصل عقدتُهُ(٣) بحول الله تعالىٰ لتفصيل القول في مسائل(٤) الاشتغال المذكورة في أواخر(٥) الباب من كتاب المقرب(٦) .

(١) في "ب" و "ك" : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين ، قال الشيخ ... . وفي "د" : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ ... .

(٢) في "ب" و "ك" : قال الشيخ الإمام العلامة جمال الدين بن هشام – رحمه الله تعالىٰ – . وفي "د" : قال الشيخ جمال الدين بن هشام – رحمه الله تعالىٰ – .

(٣) في "د" : عقتده .

(٤) في "د" : في مسئلة .

(٥) في "ب" و "ك" : آخر .

(٦) قال ابن عصفور في المقرب ١/ ٩١ : (والاسم المُشْتَغَلُ عنه في هذا الباب إن كان له ضمير واحد أو سببيٌّ واحد حملتَهُ عليه ، وإن كان له سببان أو ضميران منفصلان أو ضمير منفصل وسببيٌّ حملتَهُ علىٰ أيهما شئت ، وإن كان له ضمير متصل مرفوع مع سببيٍّ أو ضميرٍ منفصلٍ حملتَهُ علىٰ الضمير المتصل لا غير ، وإن كان له ضميرٌ متصلٌ منصوبٌ مع ضميرٍ منفصلٍ أو سببيٍّ حملتَهُ علىٰ أيهما شئت في باب ظننت وفي "فقدت ، وعدمت" ، وفي غير ذلك من الأبواب لا يجوز حملُهُ إلا علىٰ الضمير المتصل . وإن كان له ضميران متصلان حملتَهُ علىٰ المرفوع منهما إلا أن ذلك لا يكون إلا في باب "ظَنَنْتُ" ، وفي "فَقَدْتُ ، وعَدِمْتُ") .

اعلم أنها عشر مسائل ، وأنها(١) تنقسم نصفين(٢) متساويين : خمسة(٣) يجوز لك فيها الحمل علىٰ الشاغل المذكور ، واحدا كان أو أكثر ، سببيًّا كان أو ضميرا ، متصلا كان الضمير(٤) أو(٥) منفصلا . وخمسة يجب فيها الحمل علىٰ بعض الشاغل المذكور دون بعض . فأما الخمسة الأولىٰ :

فإحداها : أن يكون الشاغل ضميرا واحدا ، وهذا الضمير قد يكون مرفوعا ، وقد يكون منصوبا ، ومثالهما : زيدًا ضربتُهُ(٦) ، وأزيدٌ قام ؟

الثانية : أن يكون سببيًّا واحدا(٧) ، وينقسم أيضا إلىٰ مرفوع ومنصوب ، ومثالهما : زيدًا ضربتُ أخاه(٨) ، وأزيدٌ قام أبوه ؟ فلا إشكال أنك إذا لم تَجْعَلِ الاسمَ مبتدأً تَحْمِلُ(٩) في الصورتين جميعا(١٠) علىٰ ذلك الشاغل ، فإن(١١)

---

(١) في "أ" : فإنها .

(٢) في "د" : قسمين .

(٣) في "أ" و "د" : فخمسة .

(٤) قوله : "الضمير" ساقط من "ب" و "ك" .

(٥) قوله : "أكثر ، سببيًّا كان أو ضميرا ، متصلا كان الضمير أو" ساقط من "د" .

(٦) في "د" : زيد ضربته .

(٧) في "ب" : وحدا .

(٨) في "ب" و "د" و "ك" : زيد ضربت أخاه .

(٩) في "أ" : يجعل .

(١٠) "جميعا" ساقطة من "أ" .

(١١) في "ب" و "ك" : وإن .

كان ذلك(١) الشاغل منصوبًا نصبْتَ(٢) علىٰ إضمار ذلك الفعل إن كان الشاغل(٣) ضميرًا ، أو علىٰ إضمارِ لازمِهِ إن كان الشاغل سببيًّا . وإن كان مرفوعا رفعتَ ، وكان الكلام حينئذٍ محتملا للابتداء وللحمل(٤) علىٰ الفعل(٥) ، والتقدير في الأولىٰ(٦) : أَضَرَبْتَ(٧) زيدًا ضَرَبْتَهُ(٨) ؟ وأقام(٩)

(١) "ذلك" ساقطة من "أ"

(٢) في "أ" : نصب

(٣) في "د" : كان ذلك الشاغل .

(٤) في "ب" و "ك" : متحملَّ الابتداءِ والحملَ ... . وفي "د" : محتملا للابتداء والحملِ ... .

(٥) في "ك" : علىٰ يفعل . وينظر في المسألة التسهيل ص ٨٢ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٤٨ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٥ .

(٦) في "أ" : في الأول .

(٧) في "د" : ضربت .

(٨) يترجَّح الرفع بالابتداء علىٰ النصب في المثالين الأوَّلَيْنِ من المسألتين ، وهما : زيدًا ضربتُهُ ، وزيدًا ضربتُ أخاه ؛ لأن الرفع لا تقدير فيه ، أما النصب فيحتاج إلىٰ تقديرِ فعلٍ ناصبٍ ، وعدم التقدير أولىٰ لأنه أخفُّ كُلْفَة ، ولأن الكلام معه يكون جملة واحدة ، وكذلك ليس في الكلام ما يقتضي تقدير فعل ؛ لأن الفعل قد شُغِلَ بنصب الضمير . ينظر الكتاب ١/ ٨١ ، وعلل النحو لابن الوراق ص ٣١١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/ ٤٠٣ ، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣١٢ ، وتوضيح المقاصد ٢/ ٦١٨ ، والمساعد ١/ ٤٢٢ ، والمقاصد الشافية ٣/ ١٠٥ .

(٩) في "ب" و "ك" : وقام .

زيدٌ قام ؟ والتقدير في الثانية(١) : أَهَنْتُ(٢) زيدًا ضربتُ أخاه ، وأَلَابَسَ زيدٌ قام أبوه(٣) ؟

الثالثة : أن يكون الشاغل سَبَبَيْنِ ، نحو : أزيد(٤) ضَرَبَ(٥) أخوه غلامَهُ ؟ فتَحْمِلُ علىٰ أيهما شئت(٦) ، ويكون الإضمار فيهما من(١) المعنىٰ دون اللفظ

---

(١) في "د" : الثالثة .

(٢) في "أ" : أننت .

(٣) في "أ" و "د" : واللابس زيد قام أبوه . وفي "ك" : وألابس قام زيد أبوه .

ويترجح الرفع بالحمل علىٰ الشاغل في المثال الثاني من المسألتين ، وهما قوله : "أزيد قام ؟ وأزيد قام أبوه ؟" ؛ لأن الأَوْلَىٰ في همزة الاستفهام أن يَلِيَهَا فعلٌ ؛ لأن الاستفهام يقع علىٰ الأحداث . ينظر الكتاب ١/ ١٠٢ ، وعلل النحو ص ٣١٢ ، وشرح المفصل ١/ ٨١ ، وشرح التسهيل ٢/ ١٤١ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٩٥ و ٣١٨ و ٣٥٠ ، والجنىٰ الداني ص ٣٤٣ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٧٥ .

(٤) في "ب" و "ك" : زيد .

(٥) في "أ" : ضربت .

(٦) فلك الخيار إن شئت نصبت الاسم المشغول عنه وإن شئت رفعته وذلك حملا علىٰ السببيِّ ، ويجوز فيه الرفع علىٰ الابتداء مع عدم الحمل علىٰ السببِّي . والحمل علىٰ السببيِّ في هذه المسألة والمسألتين اللَّتين تليها أولىٰ من الحمل علىٰ الابتداء ؛ لوجود همزة الاستفهام التي تطلب الفعل . ينظر مُثُلُ المقرب ص ١٥٥ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٥٩ ، والتعليقة علىٰ المقرب ١/ ٣٩٢ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٣٩ ، والجنىٰ الداني ص ٣٤٣ .

وإذا حُمِلَ علىٰ الشاغل فإنه يتعيَّن حمله علىٰ أحدهما ؛ لاستحالة أن يُحمل عليهما

، ويكون المقدَّرُ(٢) – إذا رفعت – فعلَ المفعولِ وحدَهُ ، و – إذا نصبت – فعلَ الفاعلِ مع الفاعل(٣) ، فيُقَدَّرُ في "أزيدٌ ضَرَبَ(٤) أخوه غلامَهُ ؟" : أَأُهِينَ(٥) زيدٌ ضَرَبَ أخوه غلامَهُ ؟ [٢ أ] ويُقَدَّرُ إذا نصبت : أَأَهان زيدًا أخوه ضَرَبَ أخوه غلامَهُ(٦) ؟

وإنما قَدَّرْتَ الفاعلَ هنا كما قَدَّرْتَهُ في المسألة الأولىٰ من مثال(٧) الاشتغال بالمنصوب ، أعني(٨) "زيدًا ضَرَبْتُهُ"(٩) . وأما مسألة الاشتغال بالمرفوع

معًا؛ لاختلافهما في الإعراب ، فأحدهما مرفوع والآخر منصوب . ينظر شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٤١٥ .

(١) في "أ" : في .

(٢) في "د" : التقدير .

(٣) في "ب" و "ك" : مع المفعول . وفي "د" : مع المفعل . والكلمتان ساقطتان من "أ" . وقد علَّل المؤلف في الفقرة التالية لتقدير الفاعل .

(٤) في "أ" : ضربت . وهي كذلك في المثال التالي .

(٥) في "د" : أهين .

(٦) قوله : "ويُقَدَّرُ إذا نصبت : أَأَهان زيدا أخوه ضَرَبَ أخوه غلامَهُ ؟" ساقط من "ب" و "د" و "ك" . ووردت في "أ" : وبعذر إذا كان نصبت : أأهان .... .

(٧) في "أ" : في مثال . وفي "ب" و "ك" : ممن مثال .

(٨) من هنا تبدأ نسخة مكتبة الأسد ، وقد رمزت لها بالحرف "ظ" .

(٩) والتقدير : ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُهُ . ينظر الكتاب ١/ ٨١ ، والإنصاف ١/ ٨٢ ، وشرح المفصل ٢/ ٣٠ ، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٨ .

فالـمُقَدَّر(١) فيها فِعْلٌ دون فاعله كما مَرَّ ؛ لأن الفاعل هو الـمُشتَغَلُ عنه ، والمحذوف بالضرورة(٢) فعلٌ وحدَهُ .

فإن قيل : إن المقدَّر في "زيدا ضَرَبْتُهُ"(٣) فاعلٌ مضمرٌ(٤) لا فاعلٌ ظاهرٌ . فهذا فَرْقٌ لا أَثَرَ له . وهذا القدر هو الذي جَعَلَ(٥) في نفس بعض الطلبة نفورًا عن هذا التقدير ؛ لأنهم إنما أَلِفُوا(٦) تقديرَ الفاعل من(٧) حيث هو كالجزء من الفعل لا من حيث هو اسم ظاهر مستقلٌّ ، وهذا لا عبرة به . وإنما قدَّرْتُهُ مُؤَخَّرًا عن المفعول ليعود الضمير علىٰ مُتقدِّم .

الرابعة(٨) : أن يكون الشاغلُ ضميرين منفصلين ، نحو : أزيدًا إياه(٩) لم يَضْرِبْ إلا هو . وإنما قدَّمنا المفعول(١٠) لينفصل ، وإنما حصرنا الفاعل لذلك .

---

(١) في "ظ" : والمقدر .

(٢) في "د" : للضرورة .

(٣) في "أ" : زيد أضربته .

(٤) في "ب" و "د" و "ظ" و "ك" : فعل مضمر .

(٥) في "ب" و "د" و "ظ" و "ك" : حصل .

(٦) في "أ" : لما ألفوا .

(٧) "من" ساقطة من "أ" في هذا الموضع والذي يليه .

(٨) في "د" : الرابعة الرابعة .

(٩) في "ب" و "ك" : أزيد إياه .

(١٠) في "ب" و "ك" : وإنما قد بناه للمفعول . وفي "د" : وإنما قدمناه المفعول .

ولك في هذه[١] أيضا إذا لم تُقَدِّر الابتداء أن تَحْمِلَ علىٰ أيِّهما شِئْتَ[٢] ؛ لأن المنفصل[٣] كالظاهر[٤] ، فالمنفصلان[٥] كالظاهرين[٦] السَّبَبِيَّيْنِ[٧]، وقد مضىٰ أنك[٨] فيهما تحمل علىٰ أيِّهما شِئْتَ[٩] ، فإن حملت علىٰ المنصوب نصبت بتقدير : ألم يَضْرِبْ زيدًا إلا هو[١٠] ؟

---

(١) في "أ" و "ب" و "ك" : في هذا .

(٢) في "ظ" : علىٰ أي شئت .

(٣) في "ب" : لأن المفصل .

(٤) يجري الضمير المنفصل لانفصاله واستقلاله مجرىٰ السببيِّ في جميع مسائل هذا الباب . ينظر رسالة الملائكة ص ٢٢٣ ، وشرح كتاب سيبويه للصفار ص ٤٠٧ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٣ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧١١ و ١٧١٦ .

(٥) في "ب" و "ك" : فالمنفصلات .

(٦) في "أ" : فالمنفصلان كالظاهران .

(٧) في "د" : السببين .

(٨) في "ظ" : وقد مضىٰ علىٰ أنك .

(٩) وذلك في المسألة الثالثة .

(١٠) في "أ" : إلا بو .

إذا دخلت همزة الاستفهام علىٰ النافي فالأكثر أن يكون الاستفهام لمحض التقرير ، ويتحوَّل النفي إلىٰ إثبات ، كقوله تعالىٰ : { أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ } ، وقد يبقىٰ في القليل الاستفهامُ علىٰ حقيقته ، وهو مراد المؤلف هنا . وسبب اقتصار المؤلف علىٰ هذا الأسلوب وإن كان قليلا أن همزة الاستفهام فيه لطلب التصديق ، ومعلوم أنه لا يُستخدم من أدوات الاستفهام لطلب التصديق إلا الهمزة و "هل" ، إلا أن "هل" لا يُسْتَفْهَمُ بها في

لم يَضْرِبْ إلا هو(١) ، فقدَّرْتَ(٢) في هذه(٣) أيضا الفاعلَ الْمُسْتَقِلَّ(٤) بنفسه مع الفعل كما فعلت في التي قبلها ، ولكن هنا زيادة ، وهو أنك قدَّرْتَ معه أداة الحصر لِيَصِحَّ المعنىٰ ، ولَزِمَ من ذلك أن صار منفصلا كما أن فاعلَ الفعلِ المذكور(٥) كذلك(٦) ، وليس تقديرهما للفصل ، بل للمعنىٰ ، وجاء الفصل اتفاقا .

النفي ، فتعيَّنَ استخدام الهمزة . ينظر شرح الكتاب ٣/ ٤١٦ ، وشرح الرضي ٤/ ٤٤٧ ، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٦١ ، ومغني اللبيب ص ٢١ و ٤٥٧ ، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٢٠ و ٤٤٧٧ ، وهمع الهوامع ٤/ ٣١٢ .

(١) حُذِفَ ضميرُ النصب المنفصل لأن الفعل تسلَّط علىٰ الاسم الظاهر . ينظر شرح الرضي ١/ ٤٧٤ .

(٢) في "د" : فقدرة .

(٣) في "أ" : في هذا .

(٤) في "أ" و "د" و "ظ" : المشتغل .

(٥) في "أ" : فاعل المذكور . وفي "ب" و "ك" : فاعل المفعول المذكور .

(٦) أي : المذكور في المسألة الثالثة التي قبل هذه ، ومثالها : أزيد ضَرَبَ أخوه غلامَهُ ؟ والتقدير فيها : أَأَهان زيدًا أخوه ، ضَرَبَ أخوه غلامَهُ ؟ وتختلفان في أن الفاعل المقدَّر في المسألة الثالثة اسم ظاهر وفي الرابعة ضمير منفصل ، وهذا الاختلاف لا أثر له ؛ لأن الضمير المنفصل كالسببي في جميع مسائل هذا الباب . ينظر شرح الجمل ١/ ٣٧٣ .

وإن(١) حَمَلْتَ علىٰ المرفوع رَفَعْتَ بتقدير : إياه لم يَضرِبْ زيدٌ ، إياه لم يَضرِبْ(٢) إلا هو ، هكذا في شَرْحِ المصنِّفِ(٣) ، وليس بشيء ؛ لأن معنىٰ الجملة(٤) الأولىٰ غير معنىٰ الجملة [٢ ب] الثانية(٥) ؛ إذ معنىٰ الجملة الأولىٰ – علىٰ زعمه – : أن زيدا لم يَضرِبْ نفسَهُ ، ومعنىٰ الجملة الثانية : أنه لم يَضرِبْ إلا نفسَهُ . والصواب أن التقدير : أَلَمْ يَضْرِبْ(٦) زيدٌ(٧) إلا إياه(٨) ؟ إياه لم يَضْرِبْ إلا هو ، بحذف الفعل ومفعوله المحصور(٩) وبقاء الفاعل ، كما قدرنا فيما تقدم حذف الفعل وفاعله المحصور(١٠) وبقاء المفعول(١١) .

---

(١) في "ب" و "ك" : فإن .

(٢) قوله : "لم يَضْرِبْ" ساقطة من "أ" .

(٣) ينظر شرح ابن عصفور للمقرِّب ل ٥٢ ب .

(٤) في "ك" : لأن الجملة .

(٥) في "ك" : غير معنىٰ الثانية .

(٦) في "ب" و "ك" : أن التقدير في : لم يضرب . وفي "د" و "ظ" : أن التقدير : لم يضرب .

(٧) في كل النسخ ما عدا "ب" : "زيدًا" .

(٨) في كل النسخ ما عدا "أ" : "إلا هو" . وسيتَّضِحُ من كلام المؤلف بعد قليل عدم صواب هذه الاختلافات .

(٩) في "أ" : ومفعوله والمحصور .

(١٠) جملة "وبقاء الفاعل ، كما قدرنا فيما تقدم حذف الفعل وفاعله المحصور" ساقطة من "ظ" .

(١١) وذلك في هذه المسألة حينما حملْتَ الاسمَ المشغول عنه علىٰ الضمير المنصوب

وإن[1] شِئْتَ قَدَّرْتَ : أَضَرَبَ زيدٌ نفسَهُ خاصَّةً ؟ وأغناك ذلك عن تقدير الحصر . وإن شِئْتَ قَدَّرْتَ : أَلَابَسَ زيدٌ ... ؟ فأغناك ذلك عن تقدير المفعول البتَّة .

فإن استنكرتم[2] تقديري الفعلَ[3] ومفعولَهُ من حيث إن المفعول ليس كالجزء من الفعل ، فذلك لازم للمصنف[4] أيضا ، ألا ترىٰ أن التقدير[5] عنده كذلك بحذفهما[6] ، إلا أنه لم يُقَدِّر حصرًا ، فيَفْسُدُ الكلامُ بعدم تقديره[7] إياه ؛ إذ صار نفيًا محضًا ، فحَصَلَ التخالُفُ بين[8] جملتي التفسير ، وذلك خطأ واضح كما بيَّنَّا .

فنصبْتَهُ ، ومثالها : أزيدًا إياه لم يَضْرِبْ إلا هو . والتقدير : أَلَمْ يَضْرِبْ زيدًا إلا هو ، لم يَضْرِبْ إلا هو .

(١) في "أ" : فإن .

(٢) في "أ" : استلزمتم . وفي "ب" : ستنكرتم .

(٣) في "ب" و "ك" : "تقديري في الأولىٰ الفعل" . وفي "د" و "ظ" : "تقديري الأولىٰ الفعل" .

(٤) في "ظ" : لازم المصنف .

(٥) في "ب" : ألا اترىٰ أن التقدير . وفي "د" : إلا أن التقدير . وفي "ظ" : ألا ترىٰ أن القدير .

(٦) في "ب" و "ك" : لحذفهما .

(٧) في "ب" و "د" و "ك" : بعد تقديره .

(٨) في "أ" : من .

فإن قيل : إن[(١)] الحصر في الجملة المذكورة في جانب الفاعل فكيف حوَّلْتَهُ في تقديرك[(٢)] الأول إلىٰ جانب المفعول ؟ قلت : الفاعل والمفعول في هذه المسألة لـمُسَمًّىٰ[(٣)] واحد ، فلا فرق في المعنىٰ .

وإنما لم أُقَدِّرْ[(٤)] أداة الحصر داخلة علىٰ الفاعل لأنه لا تُحذف أداة الاستثناء ويبقىٰ المستثنىٰ باتفاق[(٥)] .

---

(١) في "أ" و "ظ" : فإن .

(٢) في "أ" : في جانب الفاعل فيكون في تقدير . وفي "ب" و "ك" : في جانب تقديرك . وفي "د" : في جانب تقدريك .

(٣) في "أ" : المسمىٰ واحد . وفي "ب" و "ك" : لسمىٰ واحد .

(٤) في "أ" : وإنما قدر .

(٥) إذا حُمل الاسم المشغول عنه علىٰ الشاغل الواقع بعد "إلا" كما في نحو : أزيدًا إياه لم يَضْرِبْ إلا هو ، وجب أن يكون الفعل المقدَّر مُثْبَتًا ؛ لأن الاسم المشغول عنه يقع من الفعل المقدَّر موقع الشاغل ، وما بعد "إلا" مثبت لا غير ؛ لأن الاستثناء المفرَّغ لا يكون إلا بعد غير الموجب ، والاسم المشغول عنه لم تقع قبله "إلا" فتنقُضَ نَفْيَ الفعلِ المقدَّرِ كما نقضت "إلا" الواقعة قبل الشاغل نَفْيَ الفعلِ المفسِّرِ ؛ فوجب إضمار الفعل الْمُثْبَتِ ليوافق في المعنىٰ الفعلَ المفسِّرَ المنفيَّ المنقوضَ نفيُهُ بـ"إلا" ، فالتقدير في المثال المذكور : أإياه ضَربَ زيدٌ ؟ إياه لم يَضْرِبْ إلا هو ؛ ولذا لم يصحَّ وقوعُ الحصرِ المعتمِدِ علىٰ النفي والاستثناء في الجملة المقدَّرة لعدم وجود "إلا" قبل الاسم المشغول عنه . ينظر شرح الرضي ١/ ٤٧٤ ، والمغني ص ٨٣٧ .

المسألة الخامسة : أن يكون الشاغل ضميرا منفصلا وسَبَبِيًّا(١) ، ولهذه(٢) صورتان :

إحداهما : أن يكون السَّبَبِيُّ(٣) هو المنصوب والضميرُ هو المرفوع ، نحو : أزيد(٤) لم يَضْرِبْ أخاه إلا هو ؟ ولك في هذه المسألة إذا لم تَحْمِلْ علىٰ الابتداء أن تَحْمِلَ علىٰ(٥) أيِّهما شِئْتَ(٦) ، فإن حَمَلْتَ علىٰ السببي نصبت بتقدير : ألم يُهِنْ زيدًا إلا هو ؟ لم يَضْرِبْ أخاه إلا هو(٧) ، فقدَّرْتَ الفعلَ

---

(١) في "أ" : وسَبَبًا .

(٢) في "ب" و "ك" : ولهذا .

(٣) في "أ" : المسببي . وفي "ظ" : المستثنىٰ .

(٤) في "أ" : أزيدا .

(٥) جملة : "الابتداء أن تحمل علىٰ" ساقطة من "ظ" .

(٦) وذلك لأن الضمير المنفصل يجري مجرىٰ الظاهر السببيِّ في جميع مسائل باب الاشتغال كما سبق . ينظر شرح الجمل ١/ ٣٧٣ ، والبسيط ٢/ ٦٥٩ .

(٧) من قوله : "ولك في هذه المسألة" إلىٰ قوله : "أخاه إلا هو" ساقط من "أ" . وورد المثال في بقية النسخ هكذا : " ... لم يَضْرِبْ إلا هو أخاه إلا هو" . وهو سهو من النساخ ؛ إذ لا معنىٰ لتكرار "إلا هو" ، وتقديمها علىٰ المفعول .

والفاعلَ(١) محصورًا مُؤَخَّرًا عن المفعول ليعود عليه ، ولأنَّ المحصور رُتْبَتُهُ(٢) التأخير(٣) .

وإن حَمَلْتَهُ علىٰ الضمير رفعتَ بتقدير : ألم يَضْرِبْ زيدٌ أخاه(٤) ؟ لم(٥) يَضْرِبْ أخاه إلا هو ، هكذا قَدَّرَ المصنِّفُ ، وفيه تخالُفُ الجملتين في المعنىٰ كما مَرَّ في المسألة الرابعة [٣ أ] . والصواب أن يُقَدَّرَ : أَضَرَبَ(٦) زيدٌ خاصَّةً أخاه ... ؟(٧) . وإنما قدرنا "خاصَّةً" لِتَسُدَّ مَسَدَّ أداة الحصر التي(٨) ذُكِرَتْ في جملة التفسير ؛ إذ لم يُمكن(٩) تقدير أداة الاستثناء محذوفة وبقاء(١٠) المستثنىٰ(١١) .

---

(١) في "د" : وا والفاعل .

(٢) في "أ" : بِنِيَّة .

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٠ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٨٧ .

(٤) "أخاه" ساقطة من "أ" .

(٥) تكررت "لم" في "ب" ؛ لوقوعها في آخر اللوحة .

(٦) في "أ" و "ب" و "د" و "ك" : ضرب .

(٧) في "ب" و "ك" : ضرب زيد أخاه خاصة .

(٨) في "أ" : الذي .

(٩) في "أ" و "ب" : يكن . وفي "ك" : فلم يكن .

(١٠) في "أ" و "ب" و "ك" : وبقىٰ .

(١١) وهذا غير جائز كما سبق . ينظر المغني ص ٨٣٧ .

الصورة الثانية : أن تكون بالعكس ، نحو : أزيدٌ(١) لم يَضْرِبْ أخوه إلا إياه ؟ ولك(٢) في هذه أيضا إذا لم تحمل علىٰ الابتداء أن تحمل علىٰ أيٍّ(٣) الشاغِلَيْنِ شِئْتَ ، فإن حَمَلْتَ علىٰ السببيِّ رَفَعْتَ(٤) بتقدير : أَأُهِينَ(٥) زيدٌ لم يَضْرِبْ أخوه إلا إياه(٦) ، هكذا(٧) قَدَّرَ بعضهم ، والأَوْلَىٰ أن يُقَدَّرَ : أَضُرِبَ(٨) زيدٌ ... ؟ وإن حَمَلْتَ علىٰ الضمير نصبتَ بتقدير(٩) : أَضَرَبَ زيدًا(١٠) خاصَّةً أخوه ؟ لم يَضْرِبْ أخوه إلا إياه .

وأما الخمسة الثانية : فإحداها(١١) : أن يكون الشاغل ضميرا متصلا مرفوعا

---

(١) في "أ" : زيد . وفي "ب" و "ك" : زيدا .

(٢) في "أ" : ذلك .

(٣) قوله : "أي" ساقطة من "د" .

(٤) قوله : "رفعت" ساقطة من "أ" .

(٥) في "د" : بتقدير : أُهين .

(٦) في "ب" : ياه .

(٧) في "أ" : كذا .

(٨) في "ب" و "ك" : ضرب .

(٩) قوله : "أَضُرِبَ زيدٌ ... ؟ وإن حَمَلْتَ علىٰ الضمير نصبت بتقدير" ساقطة من "أ" .

(١٠) في "ب" و "د" و "ك" : أَضَرَبَ زيد .

(١١) في "أ" و "ظ" : فأحدها .

مع سببيٍّ(١) ، نحو : أزيدٌ(٢) ضَرَبَ أخاه ؟ فيجب(٣) إذا أردت الحمل علىٰ الفعل دون الابتداء أن تحمل علىٰ الضمير المتصل لا غير ، فترفع الاسم السابق بتقدير : أَضَرَبَ زيدٌ(٤) أخاه ، ضَرَبَ أخاه ؟ وإنما امتنع الحملُ علىٰ السببيِّ لأنك كنت تقول : أَزيدًا(٥) أَهَانَ(٦) ... ؟ ويُؤَدِّي ذلك إلىٰ أن تُعَدِّيَ فعلَ المضمر المتصل إلىٰ ظاهره(٧) ، وهو ممتنع في جميع أبواب العربية(٨) .

وإنما قدَّرْنَا "زيدا" مقدَّما علىٰ الفعل ليعود ضمير فاعله عليه .

---

(١) في "ظ" : مع سببين .

(٢) في "ب" و "ك" : زيد .

(٣) في "ظ" : فتحت .

(٤) في "ب" و "ك" : أضرب زيدا .

(٥) في كل النسخ ما عدا "ظ" : زيد . ورفعُهُ يُعارض كلام المؤلف ، ويُخالف المثال في المسألة التالية .

(٦) في "ظ" : لأنك كنت تقول : أَأَهَانَ ؟

(٧) في "أ" : ويؤدي ذلك إلىٰ تَعَدِّي فعلِ الضميرِ المتصل إلىٰ ظاهر .

(٨) لأنه يلزم عليه جَعْلُ المفعولِ فاعلا في المعنىٰ ، وحقُّ الفاعل أن يكون غير المفعول ؛ لأن أصل الفاعلِ أن يكون مُؤَثِّرًا والمفعول به مُتَأَثِّرًا ، وأصل الْمُؤَثِّر أن يُغاير المتأثِّر ، ولأنه يلزم عليه جَعْلُ المفعولِ الفضلةِ ركنا ، فلو حذفتَ المفعول في قولك : "أزيدًا ضَرَبَ" لم تَصِحَّ الجملة ؛ لعدم الاستغناء عن المفعول فيها . ينظر الأصول ٢/ ١٢١ و ٢٤٠ ، وشرح الكتاب ١/ ٤٢٣ و ٤٢٥ ، والتسهيل ص ٨٤ ، والبسيط ٢/ ٦٦٠ ، وشرح الرضي ٤/ ١٦٩ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧١٠ و ١٧١٥ و١٧٥٠ .

الثانية : أن يكون(١) الشاغل(٢) ضميرا متصلا(٣) مرفوعا كالتي قبلها ، لكن لا مع سببيٍّ بل مع ضمير منفصل ، نحو : أزيدٌ(٤) لم يَضْرِبْ إلا إياه(٥) ؟ فيتعيَّنُ(٦) فيها أيضا الحملُ علىٰ الضمير المتصل ، وهو الضمير المرفوع ، فترفع "زيدا" كما رفعته(٧) في التي قبلها ، وذلك بتقدير : ألم يَضْرِبْ زيدٌ إلا إياه(٨) ؟ لم يَضْرِبْ إلا إياه(٩) . وعلة المنع فيها كالتي قبلها ؛ إذ لو نَصَبْتَ(١٠) لكان التقدير : أزيدًا أَهَانَ(١١) ... ، أو : أزيدًا(١٢) خاصَّةً أَهَانَ لم يَضْرِبْ إلا إياه .

---

(١) في "ظ" : أن يكمز .

(٢) في "أ" : الفاعل .

(٣) في "أ" : منفصلا .

(٤) في "ب" و "ك" : زيد . وفي "ظ" : أأزيد .

(٥) في "د": إلا إيا .

(٦) في"ظ" : ليتعين .

(٧) في "ب" و "ك" : كما رفعت .

(٨) في "ب" : لم يضرب زيدا إلا ياه . وفي "ك" : لم يضرب زيدا إلا إياه . وفي "د" : لم يضرب زيد إلا إياه .

(٩) قوله : "لم يضرب إلا إياه" ساقط من "أ" .

(١٠) في "أ" و "ظ" : نُصب .

(١١) في "د" : أزيدا هان .

(١٢) في "ب" و "ك" : أزيد .

الثالثة : أن يكون الشاغل ضميرا متصلا(١) منصوبا مع ضمير منفصل ، فلا يخلو إما أن [٣ ب] يكون الفعل من باب (ظَنَّ) أو لا ، فإن(٢)لم يكن(٣) من باب(٤) (ظَنَّ) ، نحو : أزيد(٥) لم يَضْرِبْهُ إلا هو(٦) ، فإنه يجب عليك إذا أردت الحمل علىٰ الفعل دون الابتداء أن تحمل علىٰ الضمير المتصل ، كما وجب في المسألتين السابقتين الحمل علىٰ الضمير(٧) المتصل(٨) ، فحينئذٍ(٩) تَنْصِبُ الاسمَ ؛ لأن(١٠) الضمير(١١) المتصل هنا(١٢)

(١) قوله : "متصلا" مطموسة في "أ" .

(٢) في "ظ" : إن .

(٣) قوله : "لم يكن" مطموسة في "أ" .

(٤) في "أ" : من بابه .

(٥) في "ب" و "ك" : زيد .

(٦) في "أ" : "يو" . وهو سهو من الناسخ .

(٧) في "ب" و "ك" : ضمير .

(٨) في "أ" : المنفصل .

(٩) قوله : "فحينئذ" ساقط من كل النسخ ما عدا "أ" .

(١٠) في "د" : إذ .

(١١) قوله : "الضمير" ساقط من "ظ" .

(١٢) في "ب" و "ك" : لأن الاسم هنا .

منصوب، وهو الهاء ، فتقول : أزيدًا[1] لم يَضْرِبْهُ إلا هو ؟ والتقدير : ألم[2] يَضْرِبْ زيدًا[3] إلا هو ؟ لم يَضْرِبْهُ إلا هو[4] .

ويمتنع رفعه بالحمل[5] علىٰ "هو" ؛ لأن التقدير حينئذٍ : أَضَرَبَهُ[6] زيدٌ خاصَّةً ؟ لم يَضْرِبْهُ[7] إلا هو . وإنما قدرنا "خاصَّة" لتعذُّر تقدير أداة الحصر . وإنما بطل هذا التقدير لأنه يُؤَدِّي إلىٰ تعدِّي فعل الظاهر إلىٰ ضميره ، وهو لا يجوز[8] . وإنما صَحَّ تقديم الضمير علىٰ مُفَسِّرِهِ لفظًا لأنه مُؤَخَّرٌ عنه تقديرًا .

وإن كان من باب (ظَنَّ) جاز[9]

---

(١) في كل النسخ ما عدا "أ" : أزيد .

(٢) في "ب" و "ك" : لم .

(٣) في "د" : زيد .

(٤) ينظر شرح الكتاب ١/ ٤٢٣ و ٤٢٥ ، ورسالة الملائكة ص ٢٢٢ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧١١ .

(٥) في "د" : بالمحل .

(٦) في "د" : أَضَرَبَ .

(٧) في "ظ" : لم يضرب .

(٨) لأنه يلزم عليه جَعْلُ المفعولِ فاعلا في المعنىٰ ، وحقُّ الفاعل أن يكون غير المفعول ؛ لأن أصل الفاعلِ أن يكون مُؤَثِّرًا والمفعول به متأثِّرًا ، وأصل المؤثِّر أن يُغايِرَ المتأثِّر . ينظر شرح الكتاب ١/ ٤٢٥ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٢ ، والبسيط ٢/ ٦٥٩ ، وشرح الرضي ١/ ٤٧٥ ، ومغني اللبيب ص ٢٩٤ .

(٩) في "أ" : صار .

لك الحمل علىٰ أيهما شئت(١) ، نحو : أزيد(٢) لم يَظَنَّهُ قائما إلا هو(٣) . فإن حَمَلْتَ علىٰ المتصل نَصَبْتَ(٤) ، والتقدير : ألم يَظُنَّ(٥) زيدًا قائمًا إلا هو ؟ لم يَظُنَّهُ قائمًا إلا هو(٦) . وإن(٧) حملت علىٰ المنفصل(٨) رَفَعْتَ ، والتقدير : أَظَنَّهُ(٩) زيدٌ(١٠) خاصَّةً قائمًا ... ؟ فـ"خاصَّة" أغنت عن الحصر ،

(١) ينظر شرح الجمل ١/ ٣٧٥ ، والبسيط ٢/ ٦٥٩ ، والتذييل والتكميل ٦/ ٣٥٦ و ٣٥٧ ، وتمهيد القواعد ٤/ ١٧١١ .

(٢) في "ب" و "ك" : أزيدا .

(٣) لم يلزم في هذه المسألة جَعْلُ المفعولِ فاعلا في المعنىٰ لأن المفعول الأول من مفعولي "ظنَّ" وأخواتها مفعولٌ في اللفظ لا في الحقيقة ، والمفعول في الحقيقة إنما هو مضمون الجملة ؛ بدليل أنك لو قلت : "ظننتُ زيدًا مسافرا" لم يقع الشكُّ في "زيد" الذي هو المفعول الأول ، وإنما وقع الشكُّ في سفره ، فجاز اتفاقهما لفظا ؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به . ينظر شرح الكتاب ١/ ٤٢٤ ، وعلل النحو ص ٢٨٦ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٢ ، وشرح الرضي ٤/ ١٧٠ .

(٤) في "أ" : فصلت .

(٥) في "أ" : ألم يكن .

(٦) من قوله : "فإن حملْتَ علىٰ المتصل نصبْتَ ..." إلىٰ قوله : "...لم يَظُنَّهُ قائمًا إلا هو" ساقط من "ظ" .

(٧) في "د" : فإن .

(٨) في "أ" : المتصل .

(٩) في "أ" : أَظَنَّ .

(١٠) في "ب" و "ك" : زيدا . وهي ساقطة من "د" .

وتقديرها إلىٰ جانب الفاعل مفيدٌ أن(١) الحصر في جانبه . وصَحَّ عودُ الضمير المقدَّم(٢) علىٰ "زيد" المؤخَّر لفظا لأنه مُقَدَّمٌ(٣) نيَّةً .

المسألة الرابعة : أن يكون الشاغل ضميرا متصلا منصوبا مع سببيٍّ(٤) ، وفيه التفصيل السابق : إن كان الفعل من(٥) غير باب(٦) (ظَنَّ) وجب إذا أردت الحمل(٧) علىٰ الفعل أن تحمل علىٰ الضمير(٨) المتصل ، نحو : أزيد(٩) لم يضربْهُ أخوه ؟

---

(١) في "ب" و "د" و "ظ" و "ك" : تفيدان .

(٢) في "أ" : المتقدم .

(٣) في "ظ" : تقدم .

(٤) في كل النسخ : "... ضميرا متصلا مرفوعا مع سببي" . والتصحيح من أمثلتها التي ساقها المؤلف ، ومن حكمها ؛ لأن الشاغل إذا كان ضميرا متصلا مرفوعا مع سببيٍّ وَجَبَ في المشغول عنه الحملُ علىٰ الضمير المتصل لا غير دون تفصيل ، وقد ذكر المؤلف هذه المسألة وجعلها المسألة الأولىٰ من المسائل الخمس في المجموعة الثانية . وينظر شرح كتاب سيبويه للصفار ص ٤٠٦ ، والمقرب ١/ ٩١ ، والتعليقة علىٰ المقرب ١/ ٣٩٣ .

(٥) في "ك" : الفعل معه من .

(٦) في "أ" : من باب .

(٧) في "أ" : لكمل .

(٨) قوله : "الضمير" ساقط من "أ" .

(٩) في "ب" و "ك" : زيد .

وإن[(١)] كان من باب (ظَنَّ) حملته[(٢)] علىٰ أيهما شئت ، نحو : أزيدٌ[(٣)] لم يَظُنَّهُ قائما أخوه ؟ وقد تبين كيفيَّةُ[(٤)] التقدير[(٥)] .

المسألة الخامسة : أن يكون الشاغل ضميرين متصلين ، ولا يتأتَّىٰ[(٦)] ذلك إلا في باب (ظَنَّ) ، نحو : أزيدٌ ظَنَّهُ[(٧)] قائمًا[(٨)] . ويجب فيها[(٩)] الحمل علىٰ المرفوع . وأما نحو : "أزيد ضَرَبَهُ ؟" فممتنعة[(١٠)] ، رَفعْتَ أو نَصَبْتَ [٤ أ] ؛

---

(١) في "د" : فإن

(٢) في "أ" : حملت .

(٣) في "ب" و "ك" : زيد .

(٤) في "د" : كيفة .

(٥) التقدير في الحالة الأولىٰ : ألم يَضْرِبْ زيدًا أخوه ؟ لم يَضْرِبْهُ أخوه . والتقدير في الحالة الثانية إن حَمَلْتَ علىٰ المتصل فنصبْتَ : ألم يَظُنَّ زيدًا قائمًا أخوه ؟ لم يَظُنَّهُ قائمًا أخوه . وإن حملت علىٰ السببي فرفعْتَ فالتقدير : ألم يُظَنَّ زيدٌ قائما ؟ لم يَظُنَّهُ قائما أخوه . وينظر التعليقة علىٰ المقرب ١/ ٣٩٣ .

(٦) في "ك" : ولا تأتىٰ .

(٧) في "ب" و "د" و "ك" : زيد أظنه ... .

(٨) سبق تعليل جواز هذا في المسألة الثالثة من المسائل الخمسة من المجموعة الثانية . وينظر الكتاب ٢/ ٣٦٧ ، والأصول ٢/ ٢٤١ ، وشرح الكتاب ٣/ ١١٩ و ١٣٠ ، وشرح المفصل ٧/ ٨٨ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١٠٩ .

(٩) في "د" : فيه .

(١٠) في "ك" : زيد ..... وفي "ب" : زيد ظربه ، فمتنعة .

لأنك(١) في الوجهين جميعا جمعْتَ بين الفاعل والمفعول(٢) : ضميرين متصلين لمسمًّىٰ(٣) واحد في غير باب (ظنَّ ، وفَقَدَ(٤) ، وعَدِمَ(٥))(٦) ، وذلك ممتنع(٧) .

(١) في "د" : لأند .

(٢) قوله : "والمفعول" ساقط من "د" .

(٣) في "ك" : لسببي .

(٤) في "أ" : ويعدم .

(٥) في "ك" : ظن وقعد وقدم .

(٦) جاز مجيء فاعل ومفعول "عدم ، وفقد" ضميرين متصلين مُتَّحِدَي المعنىٰ لأنه استعمالٌ مجازيٌّ ؛ لأن الفاعل والمفعول فيهما لا بُدَّ أن يكونا موجودين ، فإذا عَدِمَ الفاعلُ نفسَهُ صار عادمًا معدومًا في آن واحد ، وهذا محال ؛ لأن من عَدِمَ شيئا كان موجودًا ؛ ولذا فأصل الاستعمال : عَدِمَني غيري ، وبهذا يزول اتحاد الفاعل والمفعول . ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٤ ، و ٢/ ١٠٦ ، وشرح الكتاب ١/ ٤٢٤ ، و ٣/ ١٣٠ ، وشرح المفصل ٧/ ٨٨ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٢ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٣ .

(٧) امتنعت المسألة لأن تقديرها حين نَصْبِ المشغولِ عنه حملاً علىٰ الضمير المنصوب هو : ضَرَبَ زيدًا هو ، ضَرَبَهُ ، وتقديرها حين رَفْعِهِ حملاً علىٰ الضمير المستتر المرفوع : ضَرَبَهُ زيدٌ ، ضَرَبَهُ ، أي : ضَرَبَ زيدٌ نفسَهُ . ففي الوجه الأول تَعَدَّىٰ فِعْلُ المضمرِ المتصل إلىٰ ظاهره ، وهو ممتنع في جميع أبواب العربية ، وفي الوجه الثاني تَعَدَّىٰ فِعْلُ الظاهر إلىٰ ضميره المتصل ، وهو ممتنع في غير باب (ظَنَّ) ؛ لما يلزم عليه في الوجهين – كما سبق – من جَعْلِ المفعولِ فاعلا في المعنىٰ ، وحقُّ الفاعل أن يُغاير المفعول في اللفظ والمعنىٰ أو في اللفظ فقط . ينظر الكتاب ٢/ ٣٦٦ ، والأصول ٢/ ١٢١ و ٢٤١ ، وشرح المفصل ٧/ ٨٨ ، وشرح الجمل ١/ ٣٧٢ ، وشرح الرضي ٤/ ١٦٩ ، والتعليقة علىٰ المقرب ١/ ٣٩٣ ، والتذييل والتكميل ٦/ ١١٢ و ٣٥٧ .

وقد اتضح القول في هذه المسائل العشر بما لم تُوضَعْ(١) عليه يَدٌ(٢) قبل ذلك ، وهذه المسائل أولىٰ بأن(٣) تُلَقَّبَ بالمسائل العَشْر الْمُتْعِبَة للحشر ، لا المسائل التي أوردها(٤) أبو نزار(٥) البغداديُّ الملقَّب بِمَلِكِ النُّحاة(٦) . والحمد لله وحده ، تَمَّتْ(٧) .

(١) في "د" و "ك" : يوضح .

(٢) قوله : "يد" ساقط من "أ" . ووردت في "ب" و "ك" : به .

(٣) في "ظ" : باب .

(٤) في "د" : وضعها

(٥) في "ب" : نزاد .

(٦) هو أبو نزارٍ الحسن بن صافي البغداديّ ، وُلد في بغداد وبها نشأ ، كان مُتَفَنِّنًا في العلوم ، بَرَعَ في النحو ومَهَرَ فيه حتىٰ صار أنحىٰ أهل طبقته ، ولَقَّبَ نفسه مَلِكَ النحاة . من مصنفاته : الحاوي في النحو ، والمقتصد في التصريف ، وأسلوب الحق في تعليل القراءات العشر ، وله عشر مسائل اسْتَشْكَلَهَا في العربيَّة ، سمَّاها المسائل العَشْر الْمُتْعِبَات إلىٰ الْحَشْر ، طُبعت محقَّقة مع جواب ابن برِّي عنها . توفي في دمشق سنة ٥٦٨ ه . تنظر ترجمته في تاريخ دمشق ١٣/ ٧١ ، وإنباه الرواة ١/ ٣٤٠ ، وبغية الطلب في تاريخ حلب ٥/ ٢٣٩٠ ، وإشارة التعيين ص ٩١ . وينظر جواب المسائل العشر لابن برِّي ص ٣ إلىٰ نهاية المسائل ص ٩٢ .

(٧) في "ب" : "والله سبحانه وتعالىٰ أعلم بالصواب . تَمَّ ذلك ، والحمد لله ، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وسَلَّمَ تسليما" . ثم كتب الناسخ تحتها : "بالله إن نظرت عيناك ما كتبت يد الفقير إلىٰ غفران مولاه" . وفي "ك" : بقلم الفقير إلىٰ الله وجُودِهِ عبد العزيز عطية حمودة .

فهرس المصادر والمراجع

١- ابن هشام الأنصاري : آثاره ومذهبه النحوي ، للدكتور علي فودة نيل ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤٠٤ ه .

٢- ابن هشام الأنصاري : حياته ، ومنهجه النحوي ، للدكتور عصام نور الدين ، الشركة العالمية للكتاب ، الطبعة الأولىٰ ، ١٩٨٩ م .

٣- ابن هشام وأثره في النحو العربي ، للدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع ، دار الحديث ، مصر ، الطبعة الأولىٰ ، ١٩٩٨ م .

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان النحوي الأندلسي ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، مراجعة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٨ هـ .

٥- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، تحقيق عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٦ ه .

٦- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٥ ه .

٧- أعيان العصر وأعوان النصر ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ،

وفي "د" : "والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلىٰ الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم" .

وفي "ظ" : "والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . تمت المسائل العشر بحمد الله وعونه" .

تحقيق الدكتور علي أبو زيد ، والدكتور نبيل أبو عشمة ، والدكتور محمد موعد ، والدكتور محمود سالم محمد ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ، سوريا ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٨ هـ .

٨- إنباه الرواة علىٰ أنباه النحاة ، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٦ هـ .

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، نشر المكتبة العصرية ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٧ هـ .

١٠- أوضح المسالك ، لابن هشام الأنصاري ، مخطوط محفوظ في مكتبة عاطف أفندي في إصطنبول بتركيا تحت رقم : ٢٤٤٢ .

١١- الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسىٰ بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ هـ .

١٢- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني اليمني ، دار المعرفة ، بيروت .

١٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد الأشبيلي السبتي ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٧ هـ .

١٤- بغية الطلب في تاريخ حلب ، لكمال الدين ابن العديم ، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي ، تحقيق الدكتور سهيل زكار ، دار الفكر ،

بيروت .

١٥- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان .

١٦- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، تحقيق محمد المصري ، مطبعة الفيصل ، الكويت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٧ هـ ، نشر مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت .

١٧- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير والأعلام ، لشمس الدين الذهبي ، تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ، ٢٠٠٣ م .

١٨- تاريخ دمشق ، لابن عساكر ، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٥ هـ .

١٩- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ودار كنوز إشبيليا ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٩ هـ وما بعدها .

٢٠- تراجم المؤلفين التونسيين ، لمحمد محفوظ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤م .

٢١- التسهيل = تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧ هـ.

٢٢- التعليقة علىٰ المقرب = شرح المقرب المسمَّىٰ التعليقة ، لبهاء الدين

بن النحاس الحلبي ، تحقيق الدكتور خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٦ هـ .

٢٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، تحقيق الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وزملائه ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٨ هـ .

٢٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٨ هـ .

٢٥- الجنىٰ الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣ هـ .

٢٦- جواب المسائل العشر ، لابن بري ، تحقيق الدكتور محمد الدالي ، دار البشائر ، دمشق ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٨ هـ .

٢٧- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد ، لابن الْمِبْرَد الحنبلي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢١ هـ .

٢٨- حاشية ابن قَدِيد علىٰ أوضح المسالك ، لعمر بن قَدِيد بن عبد الله القَلَمْطاوي الحنفي ، نسخة خطية محفوظة في المكتبة السليمانية بإصطنبول في تركيا تحت رقم : ١٣٢٧ .

٢٩- حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، للشيخ محمد الدمياطي الخضري ، مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩ هـ

٣٠- الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدني ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

٣١- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور محمد بن شريفة والدكتور بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، الطبعة الأولىٰ ، ٢٠١٢ م .

٣٢- الرد علىٰ النحاة ، لابن مَضَاء القرطبي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٩٩ هـ .

٣٣- رسالة الملائكة ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٤ هـ .

٣٤- السحب الوابلة علىٰ ضرائح الحنابلة ، لمحمد بن عبد الله النجدي ، تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٦ هـ .

٣٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي ، تحقيق محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق وبيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٦ هـ .

٣٦- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٠ هـ .

٣٧- شرح الجمل ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ، الموصل ، ١٤٠٢ هـ .

٣٨- شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، تحقيق الدكتورة سلوىٰ محمد عرب ، جامعة أم القرىٰ ، ١٤١٩ هـ .

٣٩- شرح الرضي علىٰ الكافية ، لنجم الدين الرضي ، تحقيق يوسف حسن عمر ، مطابع الشروق ، بيروت ، نشر جامعة بنغازي ، ليبيا .

٤٠- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرىٰ ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٢ هـ .

٤١- شرح الكتاب ، لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولىٰ ، ٢٠٠٨ م .

٤٢- شرح كتاب سيبويه ، للصفار البطليوسي ، تحقيق عزيزة الذبياني ، رسالة دكتوراه ، جامعة طيبة ، ١٤٣٤ هـ .

٤٣- شرح المفصل ، ليعيش بن علي بن يعيش ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

٤٤- شرح المقرِّب ، كلاهما لابن عصفور ، نسخة خطية محفوظة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم : ٥١١ ، ولها مصوَّرة في معهد المخطوطات وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ في مكة المكرمة .

٤٥- ظاهرة الاشتغال في العربية ، لجهاد يوسف العرجا ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، ١٤١٢ ه .

٤٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي ،

منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

٤٧- علل النحو ، لابن الوراق ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٠ هـ .

٤٨- عنوان الدراية فيمن عُرِفَ من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، لأبي العباس الغِبريني ، تحقيق عادل نويهض ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .

٤٩- فهارس كتاب سيبويه ، وضعها محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٩٥ هـ .

٥٠- فوات الوفيات ، لصلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٩٧٣ و ١٩٧٤ م .

٥١- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ .

٥٢- مُثُل المقرِّب ، لابن عصفور ، تحقيق صلاح سعد المليطي ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٧ هـ .

٥٣- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين بن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، نشر جامعة أم القرىٰ ، طباعة دار الفكر بدمشق ودار المدني بجدة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ .

٥٤- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ .

٥٥- مغني اللبيب ، نسخة خطية محفوظة في المكتبة السليمانية القديمة بإصطنبول في تركيا تحت رقم : ٦٩٦ .

٥٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق

الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م .

٥٧- المقاصد الشافية ، للشاطبي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وزملائه ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٢٨ هـ .

٥٨- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولىٰ ، ١٣٩١ هـ .

٥٩- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤١٠هـ .

٦٠- المنهل الصافي والمستوفىٰ بعد الوافي ، لأبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي ، تحقيق الدكتور محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٦١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ، نشر دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٤ – ١٤٠٠ هـ .

٦٢- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ، تحقيق أحمد الأناؤوط وتركي مصطفىٰ ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

٦٣- الوفيات ، لتقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي ، تحقيق صالح مهدي عباس ، والدكتور بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولىٰ ، ١٤٠٢ هـ